

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المركز الجامعي نوربشير-البيض-

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم علوم التسيير.



مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: ادارة مالية

الرقم التسلسلي:

الرمز:

بعنوان

دراسة تحليلية لمالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية البيض.

تحت إشراف الدكتور:

حمزة علي.

من إعداد الطلبة:

✓ بلحواس هبة إيمان.

✓ جباري فاطمة.

نوقشت وأجيزت علنا

بتاريخ: 2023/07/02.

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

الملاحظة	الرتبة العلمية	الاسم واللقب
مشرفا	محاضر قسم أ	1. استاذ حمزة علي.
رئيسا	محاضر قسم أ	2. د. حفيظ إلياس
ممتحنا	أستاذ مساعد ب	3. حاج مخطار محمد

السنة الجامعية 2022-2023

كلمة شكر.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد»

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا على التوفيق في إتمام هذا العمل.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمشرف الأستاذ الدكتور حمزة علي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي لطالما أفادتنا، كما نتقدم بشكرنا للأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الكريمة على تشریفنا بقبولهم مناقشة هذا العمل.

شكر جزيل للسيد زناتي طيب مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض، على كل الدعم والتسهيلات شكر خاص للمرافق الرئيسي عليوي محمد على كل المعلومات والتعاون الذي أبداه لإتمام هذه الدراسة.

وأخيرا نشكر كل من ساندنا بتشجيعه ودعائه.

إهداء

"وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

الى نور يضيء عتمتي عندما تطفئني الأيام والظروف اختي.
الى الغيمة تظلني وتسقيني دون رغبة بردي لجميلها اخي.
الى الايدي التي تمد لي العون عندما اتعثر، وتدفعني لمقاومة كل هذه الأشياء التي
تستدعي السقوط أمي وأبي.
الى جدتاي حفظهما الله ورعاهما.
الى كل العائلة الكريمة كبيرا كان أو صغيرا.

بلحواس هبة ايمان



إهداء

اهدي جهدي وعملي ومثابرتي.
الى روح عمتي الطاهرة رحمها الله.
إلى امي التي منحتني كل شيء الى ابي العزيز الذي اورثني إصراره وعزمه والى من
ساندوني بمحبتهم ودعواتهم بالتوفيق والنجاح اخوتي.
الى كل طالب علم يحمل النور بين يديه.

جباري فاطمة



ملخص

تهدف دراستنا الى دراسة مالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الآلية التي تعتمدها الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تمثلت منهجية الدراسة في التركيز على الوكالة الوطنية لتسيير القرض مصغر ANGEM لولاية البيض في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2019-2021.

توصلنا من خلال بحثنا الى نتيجة أساسية مفادها ان ANGEM نجحت في تمويل هذا النوع من المؤسسات بحيث تمكنت من التقليل والتخفيف من مشكل البطالة وتزويد السوق المحلية بعض المنتجات البسيطة (يومية الاستعمال). لكن ما زلت بعض التحديات تواجه عمل هذه الوكالة حيث لم تتمكن لحد الان لإنشاء فروع تصل للمناطق المعزولة لولاية البيض.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ تمويل؛ وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر؛ البيض.

ABSTACT:

The aim of our study is à-financing study of small and medium entreprise. We treid throught this study to shed light on the mechanism adopted by Alegria in financing small and medium entreprise during the period 2019-2021.

Throught our recherche, We reached à basic conclusion that ANGEM succeeded in financing this type of institution so that it was able to minimize the problem of unemployment and supply the local market with some simple daily-use products ,but it still some challenges facing the work of this agency as it 's Unable to reach solated areas of

EL-Bayadh.

Key Word: Small and medium entreprise; financing; National agency for the management of microcredit; EL-Bayadh.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	كلمة الشكر.
	الاهداء.
	الملخص.
	فهرس المحتويات.
	قائمة الجداول.
	قائمة الأشكال.
	قائمة المختصرات.
05-01	مقدمة عامة.
الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.	
07	تمهيد.
07	ا. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
07	أ. المعايير الكمية .
08	ب. المعايير النوعية.
10	ا. تعريف بعض الدول والمنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	(1) تعريف اللجنة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10	(2) تعريف منظمة العمل الدولية.
10	(3) تعريف الاتحاد الأوروبي.
10	(4) التعريف بالنسبة للدول المتقدمة.
10	• الولايات المتحدة الأمريكية.
11	• فرنسا.
11	• كندا.
11	• اليابان.
12	(5) التعريف بالنسبة للدول النامية.
12	• الهند.
12	• مصر.

فهرس المحتويات

12	• الجزائر.
13	.III خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
15	.IV أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
15	أ. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها.
16	ب. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات.
16	ت. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني.
17	.V الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
18	.VI أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
18	✓ أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
19	✓ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
20	.VII مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
20	• الفترة الأولى 1962-1979.
21	• الفترة الثانية 1980-1993
21	• الفترة الثالثة بعد 1993
22	.VIII الهيئات الداعمة
22	أ. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
22	ب. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
23	ت. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
24	ث. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ
24	.IX الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
24	1. الوظيفة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
26	2. الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مراحل حياتها.
28	.X مصادر التمويل التقليدية.
28	1. التمويل الذاتي.
30	2. التمويل البنكي.

31	XI. مصادر التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
31	1. الائتمان الايجاري.
33	2. عقد الفاكورينغ.
36	3. رأس مال المخاطر.
38	4. النمو عن طريق الأسواق المالية (بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
41	XII. دراسات سابقة.
45	XIII. التعليق على الدراسات السابقة.
46	XIV. خلاصة الفصل.
الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.	
48	I. تمهيد.
49	II. نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
49	III. تعريف الوكالة.
50	IV. أنواع التمويل بالوكالة.
51	V. شروط التأهيل أو شروط الاستفادة من الوكالة.
52	VI. مهام الوكالة.
52	VII. أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
53	VIII. الهيكل التنظيمي للوكالة بالبيض.
54	IX. مراحل استفادة المتعامل من المشروع.
57	X. حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبيض لسنة 2019-2021.
63	XI. خلاصة الفصل.
65	خاتمة عامة.
	قائمة المراجع.
	الملاحق.
	قائمة الملاحق.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
11	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	01
12	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	02
13	التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	03
33	الفرق بين الائتمان الإيجاري المالي والتشغيلي.	04
57	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التحويل 2019-2021.	05
58	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط 2019-2021.	06
59	توزيع القروض الممنوحة حسب الفئة العمرية 2019-2021.	07
61	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي 2019-2021.	08
62	تكوين المستفيدين من جهاز القرض المصغر 2019-2021.	09

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
09	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	01
16	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني.	02
35	أطراف عقد تحويل الفاتورة.	03
37	آلية عمل شركات رأسمال المخاطرة.	04
37	مبدأ عمل شركات رأس المال المخاطر.	05
50	الهيكل التنظيمي لمرافقين الاستقبال وإنجاز المشاريع والإعلام والتوجيه بالدوائر.	06
52	مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	07
54	الهيكل التنظيمي للوكالة لولاية البيض.	08
57	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل 2019-2021.	09
58	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط 2019-2021.	10
60	توزيع القروض الممنوحة حسب الفئة العمرية 2019-2021.	11
61	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي 2019-2021.	12
62	تكوين المستفيدين من جهاز القرض المصغر 2019-2021.	13

قائمة المختصرات.

قائمة المختصرات

الرمز	اسم الرمز باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
ANDI	Agence National de d'développement de l'investissement.	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit en Algérie.	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
ANSEJ	L'Agence National de Soutien à l'Emploi des Jeunes.	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage.	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
EFC	éducation financière	التربية المالية.
GPTE	La gestion l'entreprise	تسيير المؤسسة.
PNR	Prêt non rémunéré.	قرض بدون فائدة او سلفة بدون مقابل.

مقدمة عامة

لقد سيطر الوضع نحو إنشاء المؤسسات الكبيرة لفترة معتبرة من الزمن على الفكر الاقتصادي، وقد كان هذا التميز نابغا عن قناعة قدرة هذا النوع من المؤسسات على توفير بنية تحتية وقاعدة صناعية وركيزة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أي بمثابة حجر الزاوية الاقتصادية الحديث لذلك كثيرا ما رأينا انتهاج الحكومات هذا الفكر، فأست لبناء قطاع هام من المجتمعات الاقتصادية الكبرى تشرف بنفسها على تسييرها وفي نهاية القرن العشرين ونتيجة لما وقع من تغيرات طارئة ظهر قطاع فتي وبدا بالنمو والانتشار وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك إدراكا منها بالدور الحيوي والفعال الذي تلعبه في الرفع من الكفاءة الإنتاجية التقليل من البطالة وتحسين مستوى المعيشي. تشير الاحصائيات الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها الجغرافي مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق ذات النشاطات الاقتصادية الكثيفة إضافة الى ذلك تتميز هاته المؤسسات بالإبداعية والمرونة والسرعة في اتخاذ القرار وسيادة الروح الجماعية لدى المؤسسة الامر الذي يساهم في التطور بالشكل السريع وهذا ما ساعد في التوسع الاقتصادي وتحقيق النمو.

رغم هذه المميزات الكثيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تدعو الى انشاءها إلا انها في المقابل تعاني من مشاكل متعددة تقف في وجه تجسيدها وتعود اغلب مشاكلها الى صعوبة الحصول على مستلزمات الإنتاج وكذلك غياب العنصر البشري ذو الكفاءة التكنولوجية ونقص الخبرة بالإضافة الى مشاكل المحيط كمشكل التوجهات السياسية الى انه يبقى المشكل الأكبر الذي يعيقها هو مشكل التمويل من حيث مصادر الحصول عليه وتكلفة الحصول المترتبة عليه من جهة اخرى. بخصوص هذا المشكل سارعت الدول الى تبني مجموعة من الاليات والبرامج للحد من تفاقم المشكل وتأثيراته السلبية، وعلى غرار هذه الدول حاولت الجزائر النهوض بقطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الهيئات الداعمة لضمان استمرار وبقاء هذه المؤسسات التي أصبحت تمثل الرهان الحقيقي للاقتصاد الجزائري للخروج من معضلة التبعية لقطاع المحروقات وفي هذا الإطار ومن خلال استحداث هذه الاليات التي هدفها دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطرقنا الى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تم تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض من طرف وكالة القرض المصغر ANGEM خلال الفترة 2019-2021؟

وتنجر هذه الإشكالية على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تتم المرافقة المالية والغير مالية داخل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟
- الى أي مدى يمكن ان تساهم مؤسسات التمويل المصغر في استحداث مؤسسات تشجع العمالة المنتجة والعمل المناسب؟
- ما هي صيغ تمويل ANGEM للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

حتى تتسنى لنا الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة قمنا باعتماد مجموعة من الفرضيات والتي يتم اما تدعيمها او نفيها وهي:

(1) تتم مرافقة المالية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لطالبي القرض من خلال صيغتين من التمويل تسمحان باقتناء عتاد صغير ومواد أولية لممارسة النشاط اما بخصوص المرافقة الغير مالية فهدفها الأساسي تقوية شخصية المقاول واحترافي في اتخاذ القرارات الصائبة.

(2) تساهم المؤسسات التمويل المصغر في استحداث مؤسسات تشجيع العمالة وتوفير العمل وذلك عن طريق استهداف اغلب الفئات العمرية وبمختلف المستويات وتتم المرافقة والدعم من الانطلاق الى غاية انشاء العمل والبدا فيه.

(3) تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فائدة تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج وقروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج لخلق مشروع والتي تستدعي تركيبا ماليا مع احدى البنوك.

الإطار الزمني:

هذه الدراسة تنصب على الفترة التي تمتد من سنة 2019 الى غاية 2021 وتوصلنا الى انها فترة كافية من اجل الحصول على معلومات تمكننا من دراسة تحليلية لمالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض.

الإطار المكاني:

سنركز في دراستنا على كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المتواجدة في حي الحاج براهيم وسط المدينة بقرب من القاعة الزرقاء بوفالة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على تجربة التمويل المصغر في ولاية البيض ودوره في استحداث مناصب شغل والتقليل من البطالة وقد تمت هذه الدراسة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة الممتدة من 2019 الى 2021.

الأهداف:

تتمثل اهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعرف على معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ عرض تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ اخذ فكرة عن مصادر التمويل المناسبة لهذا النوع من المؤسسات سواء تقليدية او حديثة
- ✓ ابراز اهم مصادر التمويل الحديثة للمؤسسات صغيرة والمتوسطة وتقييمها.
- ✓ التعرف على صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع والاشكالية المطروحة اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي من خلال اجراء دراسة تحليلية لمالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنهج الوصفي يخدم الفصل الأول من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة بصفة عامة ومن اجل تقديم ركائز هذا الموضوع.

المنهج التحليلي يخدم الفصل التطبيقي من خلال جمع المعلومات والبيانات والتوصل الى نتائج. كما سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الواقع العلمي وذلك بواسطة تدعيم الجزء النظري بالجزء التطبيقي.

هيكل الدراسة:

من اجل معالجة موضوع البحث ودراسة مختلف جوانبه ارتئينا الى تقسيم دراستنا الى فصلين سعيا فيها للإلمام بكل الجوانب الممكنة عن طريق إيجاد أجوبة وحلول للإشكالية المطروحة ومدى صحة الفرضيات المتبعة لغرض الإجابة على الإشكال الرئيسي، حيث تم تقسيم البحث الى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول:

والذي جاء بعنوان نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها حيث تطرقنا من خلاله الى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مجموعة من التعاريف لهذه المؤسسة بالنسبة لبعض الدول المتقدمة والنامية حسب مجموعة من المعايير بالإضافة الى الأهمية والاهداف التي تسعى لها اهم الخصائص التي تميزها كما تطرقنا الى دورها الاقتصادي ومراحل حياتهم ثم انتقلنا الى اهم جانب الا وهو الهيئات الداعمة للمؤسسات صغيرة والمتوسطة ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة والتي تحتاج الى احتياجات تمويلية وعرض مختلف مصادر التمويل التقليدية والحديثة لنصل الى نهاية الفصل من خلال دراسات سابقة.

الفصل الثاني:

جاء بعنوان دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021 بغية اسقاط ما جاء من أفكار في الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

لنصل في الأخير الى خاتمة تحتوي على النتائج النظرية والنتائج التطبيقية وتأكيد او نفي الفرضيات المدروسة بالإضافة الى افاق البحث.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

تمهيد:

ان التغيرات الكبيرة التي حملتها نهاية القرن العشرين غيرت الاتجاه نحو تفضيل وتشجيع انشاء وقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى أصبحت هي الأخيرة ميزة مختلف اقتصاديات دول العالم المتقدمة فرغم انتشار الكيانات الاقتصادية العملاقة الا انها لم تهمل الدور الأساسي الذي تلعبه هاته المؤسسات في التنمية الاقتصادية المتكاملة.

وتزداد أهمية هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة بالنظر الى الدور الذي تقدمه سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجة صاحبها من الشغل وتوظيف راس المال، او على المستوى الكلي بالمساهمة في خلق مناصب الشغل ومكافحة البطالة.

لكن رغم المميزات الكثيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحفز على اقامتها الا انها في المقابل تعاني من المشاكل متعددة أهمها مشكل التمويل، ومن حيث مصادر حصول عليه من جهة أخرى.

ان البديل التمويلي الذي تبحث عنه هذه المؤسسات يجب ان يأخذ شكل مصادر تمويل تقليدية ومصادر تمويل حديثة.

سنعرض في هذا الفصل الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتطرق الى معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم ننتقل الى مفهومها حسب كل دولة وخصائصها واشكالها وسنعرض الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم ننتقل الى اهداف واهمية المؤسسات، ونذكر كذلك مراحل تطور المؤسسات الداعمة، ومن ثم احتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في مصادر التمويل التقليدية وحديثة ونختتمها بالدراسات السابقة.

1. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من عدم توفر مفهوم دولي عام متفق عليه في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يوجد اتفاق على معايير مهمة التي يمكن على أساسها وضع تعريف لهذه المؤسسات في هذا السياق نجد مجموعتين من المعايير، المجموعة الأولى تناولت المعايير الكمية والمجموعة الثانية تناولت المعايير النوعية. (رزيق، 2016/2017).

أ. المعايير الكمية: تنطوي بها المؤشرات الكمية والإحصائية ويتم من خلالها الفصل

بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة الكبيرة، ومن بين هذه المعايير نذكر:

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

• معيار عدد العاملين: يعد معيار العمالة أحد المعايير الكمية للترقية بين الصناعات الصغيرة والكبيرة فهو من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة قياسه، يتمتع هذا المعيار بمزايا عديدة منها البساطة وسهولة المقارنة بين حجم المشروعات وتوافر البيانات المتعلقة بالعمالة وسهولة الحصول عليها من المشروعات المختلفة حيث انها لا تنطوي على حساسية او سرية لأنها مطلوبة لأغراض إدارية مختلفة. (الزهران، 2019/2018).

• معيار رأس المال المستثمر: هو الآخر مهم في تصنيف المؤسسة الاقتصادية فحجمه يحدد حجم المؤسسة الاقتصادية فإن كان صغيرا فهذا يعني أن المؤسسة صغيرة، غير أن حجمه يبقى مثيرا للجدل لاختلاف قيمته بين الدول وفي الدولة نفسها بفعل عامل الزمن والتضخم وحالة الاقتصاد.

• معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال من المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ويختلف من دولة الى أخرى ومن قطاع انتاجي الى آخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفلبين، كوريا الجنوبية) فإن حجم رأس المال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما بخصوص الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار. (بالريش، 2007)

• معيار حجم الإنتاج أو المبيعات: معيار متبع بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا اللتين تتميزان بمحيط اقتصادي تنافسي يفرض على المؤسسة العمل لتحقيق مبيعات مرتفعة تمكنه من الحصول على حصة سوقية معينة إلا أنه يبقى معيار غير كافي بسبب تذبذبه وعدم ثباته لارتباطه بالسوق.

ب. المعايير النوعية: إلى جانب المعايير الكمية هناك معيار النوعية أو الفنية التي يمكن ذكرها فيما يلي:

• المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسات على طبيعة وحجم راس المال وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا ما تكون راس مالها كبير مقارنة مع شركات الأشخاص ومن مفهوم هذا المعيار تضم المؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية كما انها التي تضم المهن الحرفية والانتاجية. (جواد، 2007).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

• معيار التنظيمي: ان تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار

التنظيمي يكون وفق الشروط التالية:

➤ صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

➤ ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة او خدمة محددة.

➤ الجمع بين الملكية والإدارة

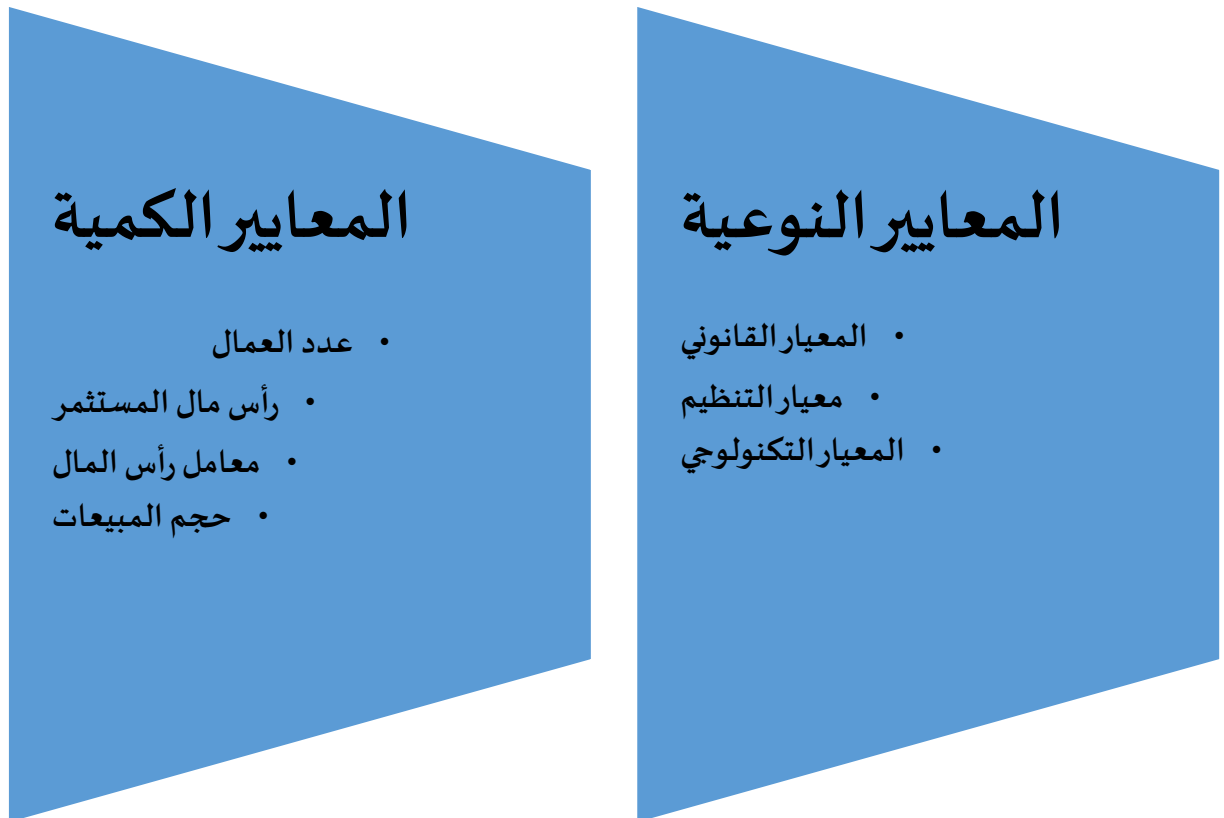
➤ الاعتماد على مصادر التمويل المحلية. (بريش وبلغرسة، 2006).

ت. المعيار التكنولوجي: إن استخدام أساليب إنتاجية بسيطة ذات رأسمالية منخفضة

بغض النظر عن الكثافة العمالية يجعلها تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.

الشكل 01: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (رايح ورقية، 2015).



المصدر: من اعداد الطالبتين.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

11. تعريف بعض الدول والمنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دول لأخرى وهته بعض التعريفات للدول والمنظمات.

1. تعريف اللجنة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ميزت اللجنة الأوروبية بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 الى 49 عاملا اجيرا، والمؤسسة المتوسطة هي التي تشغل من 50 عاملا الى 249 عاملا اجيرا وتتميز باستقلاليتها. (الهيكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2009).

2. تعريف منظمة العمل الدولية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع السلع وخدمات تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعمل البعض منهم في المناطق الحضرية النامية والبعض يعتمد على العمل من داخل العائلة، ومنهم من يستأجر عاملا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، وعادة ما تكسب مدخولا غير منتظم وتبرئ فرص عمل غير مستقرة. (أنيسة، 2019).

3. تعريف دول الاتحاد الأوروبي: قام الاتحاد الأوروبي سنة 1996 بإعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمد فيه على معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال، الاستقلالية.

✓ المؤسسة المصغرة هي التي تشغل أقل من عشر عمال.

✓ المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عاملا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 07 ملايين أورو، أما ميزانيتها السنوية لا تتعدى 05 ملايين أورو.

✓ المؤسسة المتوسطة هي الأخرى توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو وميزانيتها السنوية تفوق 27 مليون أورو. (نعيمة،

2006).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

4. التعريف بالنسبة للدول المتقدمة

➤ الولايات المتحدة الأمريكية: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة يعمل بها 25 عامل ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن تسعة ملايين دولار (رابح ورقية، 2015)

أي الاعتماد على معيارين عدد العمال وحجم رأس المال بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد معايير أخرى مثل قيمة المبيعات أقل من 150 ألف دولار قيمة الشركة في السوق أقل من مليون دولار.

➤ فرنسا: بالمادة 51 من قانون تحديث الاقتصاد في فرنسا تم تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي تشغل أقل 250 عامل من جهة ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون يورو من جهة أخرى. (Laila & Fatima-Zohra, 2014/2015)

➤ كندا: عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار حجم القوى العاملة لديهم.

• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تضم من 1 إلى 99 موظف.

• المؤسسات متوسطة الحجم هي تلك التي تضم من 100 إلى 499 موظف، ولديها أصول

لا تزيد عن 25 مليون. (leung, Rispoli, & Gibson, 2011).

➤ اليابان: تم وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات صغيرة ومتوسطة في نص القانون المسعى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل في الثالث من ديسمبر 1999.

ومن تصنيف حسب القطاعات كما في الجدول الموالي (رابح ورقية، 2015).

الجدول 01: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قطاع	رأس المال (مليون)	عدد العمال
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل.
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل.
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل.
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل.

المصدر: (رابح ورقية، 2015)

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

5. التعريف بالنسبة للدول النامية

الهند: تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل مع استخدام الآلات أو أقل من 100 عامل بدون الآلة. ولا تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية. (الزهاء، 2019/2018).

مصر: تعرف وزارة الصناعة المصرية الصناعات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي لا تزيد أصولها الثابتة عن 500 ألف جنيه مصري ويتراوح عدد العاملين بها بين 10 و100 عامل. (رزيق، 2017/2016).

الجزائر: يعرف المشروع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات. (سمية وهند، 2018).

- تشغل من 1 الى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 2مليار دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 5000 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

في ذات السياق فقد تمت التفرقة بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال مواد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات صغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر ويتعلق الامر بالمادة 5 و6 و7 والتي يتم تلخيصها فيما يلي:

الجدول 02: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصف	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	من 200 الى 2000	من 100 الى 500

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم (01-18).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومالياتها.

وبموجب القانون الجديد رقم 2/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 تم تعديل بعض المعايير الكمية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 03: التعريف الجديد للمؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر.

الاستقلالية	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	العمالة الموظفة	الصنف
لا يمتلك رأس مالها بمقدار	أقل من 20	أقل من 40	من 9 الى 11	مؤسسة مصغرة
25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى.	أقل من 200	أقل من 400	من 10 الى 49	مؤسسة صغيرة
	من 200 الى 1000	من 400 إلى 4000	من 50 الى 250	مؤسسة متوسطة

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم (2/17).

III. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص المميزة التي تجعلها مختلفة عن الشركات الكبرى يمكن ان نلخص هذه الخصائص فيما يلي:

1. انخفاض رؤوس الأموال: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بقدرة الإنشاء أو التشغيل. (بلحميدي، 2006).

2. سهولة الدخول للسوق والخروج منه: تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة، كما يلاحظ أن درجة المخاطر في السوق ليست كبيرة، نظرا لسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأموال الثابتة. (عاشور ومحمد، 2006)

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

3. انخفاض مستويات معامل راس مال العامل: تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في عدد محدود من عملية التصنيع مما يتيح لها استخدام تكنولوجيا اقل كثافة رأسمالية مما يجعلها أكثر قدرة على استيعاب فائض العمالة. (رابح ورقية، 2015).
4. انخفاض الطاقة الإنتاجية: قد ساعد التطور التكنولوجي على إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية وفتح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية مختلفة هذا من جهة ومن جهة أخرى تدني الطاقة إنتاجية يؤدي بضرورة الى انخفاض وفرة الحجم في مؤسسات صغيرة ومتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة.
5. المركزية: تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب الهيكل البسيط، كما نلاحظ استقلالية الإدارة في اتخاذ القرارات لأنه في اغلب الأحيان يكون المالك هو المدير هذا الجمع بين الملكية والإدارة هو الذي يخلق المركزية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. اختلاف أنماط الملكية: والتي تعني الملكية الفردية او العائلية او شركات الأشخاص وتساعد هذه النماط على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية.
7. القدرة على التغيير: يقصد بالتغيير هنا تغيير تركيبة القوة العاملة او سياسات الإنتاج او التسويق او التمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد. ويساعد على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الاعتماد على المستثمرين والخبرات الجديدة من جهة ووجود سياسات مرنة وإجراءات عمل منضبط وخطط واضحة من جهة أخرى.
8. المرونة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار أي التحول الى انتاج سلع وخدمات تتوافق مع السوق.
9. المعرفة الشخصية للعملاء: التعرف على شخصياتهم احتياجاتهم ثم دراستهم وتحليل الاتجاهات تطورها في المستقبل، كما تتميز هذه المؤسسات أيضا بعلاقتها القوية بالمجتمع المحلي الذي تتواجد فيه مما يجعل من العملاء والمجتمع أحسن عون لها في مواجهة صعوبات العمل.
10. القدرة على الابتكار: ارتفاع قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم حيث في اليابان % 52 من الابتكارات تعود الى أصحاب هذه المشروعات.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

11. القدرة على الانتشار الجغرافي: ولهذه القدرة على الانتشار أثر ايجابي على تخفيف حدة الهجرة من الريف الى الحضر وإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أماكن متفرقة مما يخفف من حدة التركيز الصناعي.

12. صناعات مغذية ومكملة: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في علاقاتها مع الشركات الكبيرة مكملة لها مغذية فعادة ما تقوم الشركات الكبيرة بشراء الخدمات (امن، صيانة، استشارة.....) أو قطع الغيار من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد التخلي عنها لأسباب التكلفة.

13. عدم اقبال راس المال أجنبي على الاستثمار فيها: يعود هذا الى عدم تفضيل الأجانب لطرق ومجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة او ارتفاع درجة المخاطرة فيها نتيجة لصغر حجم راس المال او لاستخدام فنون إنتاجية محلية وانصافها بالطابع التقليدي. (رايح ورقية، 2015).

IV. أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرجوع إلى عدة معايير معتمدة ومن أهمها:

أ. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

يتم في هذا المعيار الاعتماد على طبيعة المؤسسات لتصنيفها الى صغيرة أو متوسطة. (سمية ق.، 2009/2010).

- المؤسسات العائلية: من أهم مميزات هاته المؤسسات أن المنزل هو مقرها، يغلب عليها الطابع العائلي، وتعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية.
- المؤسسات التقليدية: لا تختلف عن الصنف الأول في طبيعة العمل إلا أنها تزيد عنها بالاستناد على اليد العاملة خارج العائلة، كما يمكنها أخذ محلات أو ورشات صغيرة لممارسة أعمالها.
- المؤسسات المتطورة: تستعمل هذه المؤسسات الوسائل المتطورة، وتعتمد على التكنولوجيا عكس النوعين الأولين.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

ب. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

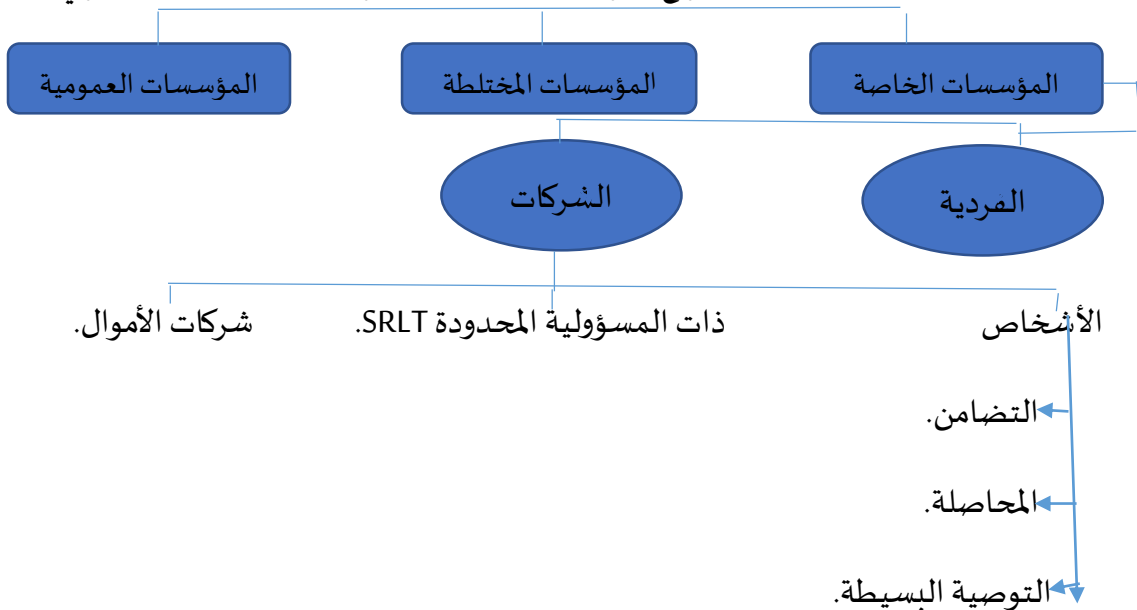
المعيار المعتمد لهذا التصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو طبيعة المنتجات (صوراية، 2011/2012).

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يكون إنتاجها للسلع أولي، وتكون فيها اليد العاملة مكثفة بالإضافة لسهولة التسويق لذا تعتمد مثل هاته المؤسسات، من سلعها: منتجات الجلود، المنتجات الغذائية، الورق، الخشب ومشتقاته.
- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات: قطاع النقل، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية وصناعة مواد البناء من بين المؤسسات التي تنشط فيها.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تنطبق عليها خصائص المؤسسات الكبيرة من حيث استخدامها للمعدات وأدوات ذو تكنولوجيا، بالإضافة الى رأس المال الكبير، هذا جعلها تكون عبر فروع بسيطة كإنتاج وتركيب المعدات البسيطة في الدول المتطورة وإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في الدول النامية.

ت. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

يوضح الشكل الموالي تصنيف المؤسسات حسب شكلها القانوني (رابح ورقية، 2015).

الشكل 02: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني.



الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليته.

٧. الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهرت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدور الكبير الذي تلعبه على الصعيد التنموية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء حيث أصبحت هذه المؤسسات جزء لا يتجزأ أو لا يغيب عن اية سياسة اقتصادية سواء بنسبة لدول المتقدمة وحتى النامية منها وذلك لما تتمتع به من قدرة بالغة على خلق الثروة ومناصب الشغل الجديدة وذلك نظرا لأهمية هذا القطاع وكبر تعدادة نجده يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية يترجم في جملة من النقاط منها: (رابح ورقية، 2015).

• دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحث العلمي والتطور الفني:

من المتعارف عليه ان التطور ظهر عن طريق الشركات الكبيرة القادرة على توفير الموارد الضخمة المطلوبة للبحث والتطوير والتي تتميز بخصائص أخرى يتطلها التقدم التكنولوجي، والتي لا تتوفر عند الشركات الصغيرة والمتوسطة على الرغم ان هذه الشركات تتصف بانخفاض طاقتها الإنتاجية وقدرتها التمويلية على النحو يحدد من قدرتها على البحث العلمي إلا أن صغر الحجم وانخفاض القدرة التمويلية ليس مقياسا فاصلا لعملية البحث والتطوير والاختراع. (زيدان، 2010).

• المساهمة في التكامل الصناعي: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزود الشركات الكبرى

بأجزاء تامة الصنع أو نصف مصنعة لإتمام إنتاج سلعتها في خارج الشركة، هذه العملية ولدت ما يسمى بالتكامل الصناعي بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يأخذ شكلا من الشكلين التاليين:

أ. التكامل الغير المباشر: ويقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الصغيرة

والكبيرة دون اتفاق مباشر بينهما، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق حيث يتم إنتاج السلع المستهدفة بأقل تكلفة لتحقيق أقصى الأرباح.

ب. التكامل المباشر: وهو تعاقد بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على استخدام احدهما لمنتجات الأخرى كمدخلات بشكل منتظم.

-استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنتجات الشركات الكبرى يسمى تصنيع

لاحق.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

-استخدام الشركات الكبرى لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمى التعاقد من الباطن.

• إضافة الفرص التصديرية:

ان هذا العامل هام ومن المقومات الأساسية التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع دولي ولها كيان مميز بين المصانع الأخرى حيث هناك امثلة ناجحة ومشرفة لبعض المؤسسات صغيرة والمتوسطة التي تصدر معظم او كل انتاجها للخارج خاصة الإنتاج المميز والذي تحتاجه الأسواق الخارجية ومن الأمثلة على ذلك مؤسسات GMC وجولد ستار وبذلك تكون هذه الفرص التصديرية إضافة وتنوع لمداخل الدولة وبالتالي تحسين الميزان التجاري. (فريد، 2017-2018).

٧١. أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نشاطها الى تحقيق اهداف التالية: (رايح ورقية، 2015).

- تمكين فئات عديدة من المجتمع في تجسيد افكارها استثمارية على ارض الواقع.
- استعادة كل حلقات الإنتاج الغير مربحة والغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى.
- أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها احدى وسائل الادمج والتكامل بين المناطق.
- ترقية روح المبادرة باستخدام أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها.
- استحداث فرص عمل جديدة وبالتالي تحقيق استجابة سريعة للمطالب الاجتماعية.
- تكوين مصدر دخل لمالكها ومستخدميها ومصدر مالي إضافي للدول من خلال الضرائب.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط المستقبلي نابغة من دورها في توظيف وارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة علاوة على حجم الاستثمارات المرتبة بها. (عباش، 2011/2012).

توفير مناصب الشغل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة فمع تزايد معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على جانب كبير من البطالة كما تشير الدراسات الى ان تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بمعدل ثلاث مرات من المؤسسات الكبيرة وهذا انطلاقاً من خاصيتها في تكثيف عنصر العمل.

جذب وتعبئة المدخرات: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساساً على محدودية راس مال مما يعد عنصر الجذب صفار المدخرين لان مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات

تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تنمية صادرات الدولة وتحسين ميزان المدفوعات وهذا لما تتمتاز به من خصائص تصنيعية تؤهلها على تحسين الدائم في جودة منتجاتها ونوعية خدماتها مع خفض التكاليف وفق إمكانية الابتكار والابداع المطبقة باستمرار.

تحقيق التكامل الصناعي: ان علاقة التكامل الصناعي والمؤسسات الكبيرة تدفع بعملية التنمية الى الامام بحيث يسمح بتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التكامل مع الصناعات الكبرى ذلك من خلال توفير العديد من المدخلات لها واستيعاب مخرجاتها.

والمؤسسات الكبرى تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها ففي أغلب الأحيان لا يتم إنتاجها في معاملها وورشاتها بنسبة 100%.

تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية: تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية الطلب المحلي على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية والخدمات حتى التي تتميز بمحدودية الطلب. ولا يتم هذا الطلب

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

إلا من خلال علاقتها الوطيدة والمباشرة مع زبائنها مما يسمح بإشباع رغباتهم بصفة مباشرة ولا يتطلب هذا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا عالية ولا إمكانيات مادية أو مالية معتبرة.

تحقيق التنمية الإقليمية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتمركز في المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية مما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية نذكر منها:

- ✓ إنعاش المناطق الداخلية من خلال الاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على امتصاص البطالة.
- ✓ تحقيق التوزيع العادل للدخل.
- ✓ انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الاعداد الهائلة والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.

VII. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل أساسية:

الفترة الأولى 1962-1979: قبيل الاستقلال حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت مملوكة للمستوطنين الفرنسيين أما تلك التي تعود إلى الجزائريين فقد كانت محدودة عدديا ومساهمتها ضعيفة في خلق القيمة المضافة والتشغيل، وفي الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة توقفت هذه المؤسسات عن نشاطها وحركتها الاقتصادية إثر هجرة الفرنسيين فقد ورثت الجزائر هيكلها اقتصاديا مختلا مكون من وحدات صناعية صغيرة مختصة في الصناعات التحويلية للموارد الخام الموجهة للتصدير في ظل تبني خيار الصناعات المصنعة، استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية التي كانت تهتم أساسا على الصناعات الثقيلة، صناعة الحديد صناعة الميكانيكية.

أهم ما يقال عن هذه الفترة أنها عرفت ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام مع محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص. (صالح، 2004).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليته.

الفترة الثانية 1980-1993: هي الفترة التي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر لإعادة بعث النشاط الاقتصادي.

برنامج التطوير المنتهي خلال الفترة الأولى (1962-1979) لم يحقق الأهداف المسطرة فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان ومساهمتها ضعيفة في الاقتصاد عموما وخلال هذه المرحلة ظهر تصور جديد لسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي الى اقتصاد منفتح.

ومع بداية الثمانينات تم إعادة الاعتبار نسبيا الى القطاع الخاص والتراجع عن الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة وتجسيد ذلك في المخططان الخماسيان (1980-1984) و (1985-1989) وقد برز ذلك بإصدار عدة قوانين ومراسيم أبرزها الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص (القانون المؤرخ في 21/02/1980) والذي عدد الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

• حق التحول الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية.

• الاستفادة من الرخص الاجمالية للاستيراد من نظام الاستيراد من دون دفع.

وبالرغم من الإجراءات لتنمية القطاع الخاص الا أن عدد المشاريع لم يتعدى 373 مشروع، ما يعدل 10% من مجموع المشاريع. (صالح، 2004).

الفترة الثالثة بعد 1993: التي كانت بعد الانفتاح الاقتصادي للجزائر.

شهدت هاته المرحلة على عملية الانفتاح الاقتصادي وخصوصت المؤسسات العمومية وبالتالي أصبح القطاع الخاص المحلي والاجنبي يلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة وذلك بالشروع في تهيأت المناخ الاقتصادي الذي ينمو فيه القطاع بإضافة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بعد لجوؤها الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بغرض الاقتراض وقد تجسد الاهتمام على مستوى الهيئات الحكومية

• بإنشاء العديد من الهيئات التي تساعد على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• انشاء الوكالات الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

- انشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991.

كما تبنت الحكومة سنة 1994 الإطار القانوني لخصوصية المؤسسات العمومية وقامت بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (01 أبريل 1994 / 31 ماي 1995) وتصحيح البرنامج الهيكلي متوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 الى 01 أبريل 1998 وعقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين.

وقد أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الامر الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قانون رقم 01-18 الصادر في ديسمبر 2001 وهو القانون الذي يعطي الشرعية للاستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق لهذه المؤسسات وعلى أساسه يتم دعمها وترقيتها. (سلمة، 2020/2021).

VIII. الهيئات الداعمة

تمهيد: تطلبت محاولات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انشاء أجهزة مشرفة على انشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات الذي غالبا ما تواجهه عوائق مالية وتمويلية تؤثر على إنتاجيتها ومن أهمها:

أ. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

وكالة ذات الطابع الخاص بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، أسست بداية 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 والمؤرخ في 22 جانفي 2004، تختص بمنح التمويل والقروض لأصحاب المشاريع المصغرة كما أنها تختص بتسيير بجهاز القرض المصغر حسب التشريع المعمول به، وكل هذا حسب صيغتين للتمويل وذلك حسب المشروع المراد العمل عليه للتمويل بحساب مناسب.

- تمويل شراء المواد الأولية.

- التمويل الثلاثي.

ب. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي أنشأت سنة 1994 تحت إشراف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تسعى إلى تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الاجراء نتيجة فقد

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

عملهم بصفة لا ارادية، والتسريح الجماعي للعمال التي كان سببها الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتضاعف عدد العمال البطالين ثم تعديل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سنة 2004، وذلك يحصر مساهمة تمويل المؤسسات الصغيرة من طرف البطالين وذوي المشاريع البالغين من العمر (35 الى 50 سنة) الى غاية سنة 2010 حيث سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة التي تتراوح أعمارها 30 الى 50 للالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة.

- المبلغ الاستثماري أصبح في حدود 10 ملايين دينار جزائري.
- إمكانية توسيع انتاج السلع والخدمات ذوي المشاريع الناشطين. (angem.dz, 2021).

ت. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع استثمارية، ومن أجل تخطيها ومحاولة استقطاب الاستثمارات الوطنية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات ANDI سنة 2007 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (Agence National de Développement de l'investissement)

مهام الوكالة:

وقد وجهت للوكالة المهام التالية: (الهادي وهشام، 2018).

- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإنشاء المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- استقبال واعلام ومساعدة المستثمرين الوستبيين والأجانب.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

ث. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر وكالة لدعم وتشغيل الشباب، هيئة عمومية أنشأت عام 1996 مكلّفة بتشجيع ودعم المرافقة على إنشاء هذه المؤسسات وبدوره هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر ما بين 19 سنة إلى 40 سنة. والحامل لأفكار مشاريع تمكنه من خلق مؤسسات.

يضمن الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها.

يعتني بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الاجمالية 10 ملايين دينار جزائري، وتتمثل إجراءات الدعم في تقديم مساعدات مالية وتخفيض من الفوائد البنكية والمساعدة في الحصول على التمويل. (منصورو آسيا، 2017).

صيغ التمويل:

✓ صيغة التمويل الثلاثي: تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة لتمويل البنك.

✓ التركيبة المالية: يتم التمويل الثلاثي وفق التركيبة التالية:

-المساهمة الشخصية للشباب المستمر.

-قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

-قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة بنسبة 100% لكل القطاعات والنشاطات.

IX. الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنعرض فيما يلي مختلف الاحتياجات التمويلية التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مراحل حياتها واهمية التمويل في حل المشاكل التي تمر بها هذه المؤسسات.

(1) الوظيفة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر الوظيفة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معرفة مفهوم واهمية التمويل لهاته المؤسسات.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

مفهوم التمويل:

- من أكثر التعاريف شيوعاً للتمويل أنه يمثل مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد او منشأة الاعمال والدولة من الحصول على الاموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الانتاجية وغير الانتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية او خارجية. (الشمري وحمزة، 2015).
- هو البحث عن مصادر الأموال ثم إدارتها بأسلوب علمي وفني بنفس الوقت. (جبل و الرحيم، 2008).

أهمية التمويل:

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال أو احتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار وتكمن أهمية التمويل لهتين الدورتين فيمايلي: (ساسي وقريشي، 2011).

- الحاجة للتمويل قصير الأجل: تلجأ في العادة مؤسسات الى هذا النوع من التمويل عند وقوع العجز في رأس المال العامل الناتج، فعليها أثناء أداء نشاطها أن تغطي مديونيتها ومخزوناتها. يعد الائتمان التجاري والمصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل، فان مصادر التمويل قصير الأجل تلعب دوراً هاماً في استمرارية النشاط وتوسيعها فهي بمثابة محرك رئيسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من عناصر الأصول المتداولة.

تلجأ المؤسسات الى التمويل قصير الأجل في الحالات التالية:

- ✓ ضعف نسبة المخاطر المترتبة عليه، وهو أمر يهم الدائنين "أي قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطر.
- ✓ تكلفة الحصول على تمويل قصير الأجل أقل تكلفة مقارنة بتكلفة تمويل متوسط وطويل الأجل.
- ✓ اللجوء الى تمويل قصير الاجل نتيجة النقص في السيولة أي الرغبة في سد الاحتياجات.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

بعض الحالات في تمويل قصير الأجل تكون بدون فائدة أي لا تتحمل المؤسسة أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بمدة معينة، فإن لم يتم التسديد في المدة المتفق عليها لا تتحمل المؤسسة أي تكلفة وهذا راجع للحصول على هذا الائتمان.

• الحاجة للتمويل طويل الأجل: ان التمويل طويل الأجل يغطي النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة، ويتم ذلك عن طريق الحصول اما على وسائل الإنتاج والمعدات، وإما على عقارات مثل أراضي ومباني، فنجد المؤسسة تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق مايلي:

- ✓ تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل.
- ✓ تمويل الجزء الدائم من رأس المال العام على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من التمويل قصير الأجل والسحب على المكشوف.
- ✓ تمويل بغرض توسعات طويلة الأمد للمؤسسة حتى تحقق الفعالية في اختيار واستخدام هذه الأموال. (فراح، 2013-2014).

2) الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مراحل

حياتها:

ان مصادر التمويل المتاحة امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلة مقارنة بالمتاحة امام المشروعات الكبيرة وذلك نتيجة تخوف البنوك للتعامل معها لذلك وجب على صاحب المنشأة تمييز الاحتياجات المالية لكل مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع. (الشمري وحمزة، 2015).

أ. مرحلة الإنشاء:

خلال مرحلة الانشاء(التأسيس) يلزم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نوعين من الاحتياجات المالية والمتمثلة في رأس المال الأولي وهو عبارة عن التمويل الذي يسبق انطلاق المشروع، وهنا في الغالب يصعب عليها الحصول على الأموال من المصادر الخارجية خاصة البنوك نتيجة تخوف من فشله وحالات عدم التأكد المحيطة بمستقبل المؤسسة كما تحتاج تمويل عند انطلاق الكلي للمشروع حيث يتعين على المؤسسة توفير الأموال الخاصة التي تواجه جزء من المصاريف لحيازة المعدات ومصاريف التشغيل لغاية الحصول على العوائد المتباينة من التشغيل من تغطيتها، ويلاحظ في هذه

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

المرحلة أن نتائج المؤسسة سلبية نظرا للتكاليف وهذا مالا يسمح للمنشأة من تكوين مصدر تمويل داخلي بل اللجوء الى التمويل الخارجي. (ابوناعم، 2002).

ب. مرحلة النمو السريع:

هنا تصبح المنشأة تعمل بثقة أكبر نتيجة استكمال اغلب مقوماتها التمويلية والتسويقية التنظيمية تحسن كفاءتها وانخفاض تكاليفها نتيجة التوسع في الانتاج وعليه ترتفع حجم ارباح المؤسسة.

ان مرحلة النمو السريع تتميز بالتوسع في المبيعات بنسبة اكبر من قدرتها على تمويل انتاج هذه المبيعات نفسها وتصنف هذه المرحلة على انها المشكلة الاساسية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تزيد مشاكلها فنجاح المشروع يؤدي الى تقليده من جانب المستثمرين الاخرين و بالتالي زيادة احتمالات ظهور منافسين ويؤدي هذا التنافس القوي بينهما الى انخفاض ارباحهما بشكل كبير نتيجة انخفاض الحصة السوقية لدرجة ان اي قرار غير سليم من ادارتها قد يؤدي الى فشلها وتزداد حاجة المؤسسة في هذه المرحلة الى الاموال لتغطية الزيادة في الانتاج لكن مصادر التمويل المتاحة تبقى محدودة امامها بعد استنفاد الموارد الشخصية فالبنوك تبقى دائما متحفظة على التمويل لمعرفة الكاملة بخصائص هذه المرحلة وعليه فالبديل التمويلي هنا هو راس المال المخاطر.

ت. مرحلة النضج

ان مرحلة النضج تعد أخطر المراحل اذ قد تؤدي الى نتائج وخيمة إذا كان السوق والمنافسين في حالة حركية بينما المؤسسة في حالة سكون الامر الذي يلزم المنشأة على طرح منتجاتها الحالية لمواجهة منافسة المشاريع الاخرى ولتفادي الدخول في مرحلة الانحدار وما يترتب عنها ويترجم هذا في زيادة الحاجة للتمويل من اجل:

- التأهيل الاداري والعمالة.
- طرح منتجات جديدة يؤدي الى زيادة المصاريف.
- اقتناء الات ذات تكنولوجيا عالية.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليته.

ث. مرحلة الانحدار:

تحدث عند وجود منافسة من منتجات بديلة تقادم في المستوى الفني الذي يعمل به تكنولوجيا متقدمة، وكذا التشبع في الطلب من منتجاته هنا تبدأ الأرباح والمبيعات والفوائض، في الانخفاض عن مستويات السابق تحقيقها في مرحلة النمو السريع. كما يمكن ان تؤدي هذه المرحلة الى تصفية المؤسسة هنا يستلزم على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة اطالة فترة النمو وذلك من خلال اعادة هياكل الادارة والتكنولوجيا وعرض منتجات تنافسية في السوق ومعرفة حاجات المستهلكين ورصد رغباتهم واذواقهم، او البحث عن بدائل لتغيير مسار المؤسسة بإنتاج سلع جديدة والتعامل مع اسواق مختلفة.

X. مصادر تمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سننتقل الى مفهوم التمويل الداخلي ومكوناته وكذلك التمويل البنكي كمصدر من مصادر التمويل التقليدية.

1. التمويل الذاتي (الداخلي):

ان التمويل الداخلي عنصر مهم في عملية انشاء مشروع صغير كان او متوسط لكن هذا النوع من التمويل يصعب توفيره في بعض الاحيان لذا سنتطرق الى مفهومه ومكوناته.

• مفهوم التمويل الذاتي:

❖ التمويل الذاتي عبارة عن وسيلة تمويلية جد هامة وتعد الأكثر استعمالا حيث تسمح

للمؤسسة تمويل نشاطها دون اللجوء لأطراف خارجية. (CHIHA, 2009)

❖ التمويل الذاتي هو الفائض النقدي الذي تحتفظ به المؤسسة بعد توزيع الأرباح على

المساهمين. (Hemici & Conso, 2002)

• مكونات التمويل الذاتي:

يتكون التمويل الذاتي من العناصر التالية: الأرباح المحتجزة او المدورة ومخصصات الاهتلاك والمؤونات. (أسماء، 2015/2014).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليته.

1. الارباح المحتجزة: تتمثل الارباح المحتجزة في الارباح غير الموزعة بالإضافة الى الاحتياطات الارباح غير الموزعة تمثل ارباحا تحققت لدى المؤسسة غير ان المؤسسة قررت احتجازها بدلا من توزيعها على حملة الاسهم، وذلك بهدف استخدامها في تمويل استثمارات مختلفة. (فلاح، 2014/2013).

وتتكون الارباح المحتجزة من:

✓ الاحتياطي القانوني:

وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لا بد من الشركة من تكوينه، وحدده القانون ب 5% من صافي الارباح الا يتعدى 10% من راس مال الشركة يستخدم في تغطية الخسائر. (أسماء، 2015/2014).

✓ الاحتياطي النظامي:

يشترط تخصيص نسبة معينة من الارباح السنوية لأغراض معينة وهو لا يعد اجباري. (أسماء، 2015/2014)

✓ الاحتياطات الأخرى:

يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الاسهم في الارباح الصافية ان تقوم بتكوين احتياطات اخرى. (أسماء، 2015/2014).

2. الاهتلاك: هي مبالغ مالية سنوية تخصصها المؤسسة لمواجهة التدهور المتوقع حدوثه على مستوى استثمارات المؤسسة، وذلك نتيجة مرور الزمن من استخدامها. (يوسف، 2012).

3. المؤونات: هي مبالغ مالية تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر الناجمة عن الأخطار المحتمل حدوثها في قيمة المخزونات والحقوق مستقبلا، ويعد اقتطاعها وتخصيصها ضروري حتى لو لم تحقق المؤسسة أي أرباح. (يوسف، 2012).

4. الادخارات الشخصية: يعني التمويل المقدم من طرف صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية انشاء المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو زيادة رأس المال وذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة نشاط المؤسسة. (جمعة، النجار، وعلي، 2006).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

❖ دور التمويل الذاتي:

هي التدفقات النقدية للمنشأة التي تمول نفسها بنفسها في إطار الاستثمارات، وهي كالتالي:

- تحقيق استثمارات الشركة بسرعة لتخصيص تمويلها الذاتي فالمنشأة هي الصانع الوحيد للقرارات.
- ارتفاع حقوق المساهمين وتحسين القدرات المالية للمؤسسة دون اللجوء للبنوك والمؤسسات المالية.
- العمل الرئيسي للتمويل الذاتي يسبب وجود قيود للاستثمارات إذا كانت المؤسسة لا تستطيع اعتماد على مصادر أخرى للتمويل. (أسماء، 2014/2015).

2. التمويل البنكي:

لقد سعت البنوك الى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنوع مجالات توظيف مواردها مع احتياجات العملاء، لهذا ظهرت استراتيجيات ومبادئ تقوم البنوك من خلالها بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

○ وضعية التمويل البنكي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو البنوك من اجل الحصول على القروض البنكية الا ان البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الانشاء يكون كثير الحذر نتيجة ان الخطر تقديم قروض لهذه المؤسسات مرتفع نوعا ما وذلك للأسباب التالية:

- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة معرضة للعديد من الاخطار ومالها من اثار سلبية على مردودية المؤسسة.
- وجود مؤسسات حكومية متخصصة في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الانشاء.
- الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط.
- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض البنكية.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

- إن خطر تمويل هذه المؤسسات مرتفع جدا حيث أكثر من 35/ من هذه المؤسسات تفشل خلال الخمس سنوات الأولى من انشائها هذا ما يجعل البنوك حذرة جدا في تمويلها. (جمال، 2015/2014).

.XI مصادر التمويل الحديثة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

تضم مصادر التمويل الحديثة كل من التمويل بالإيجار والتمويل بعقد تحويل الفاتورة وكذلك التمويل برأس مال المخاطر والتمويل بأسواق المال.

1. الائتمان الاجاري

أ. تعريف الائتمان الاجاري: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو المؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك توضع آلات أو معدات أولية الأصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الاجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية المدة المتفق عليها ويتم تسديد وفق أقساط متفق عليها تسمى ثمن الاجار. (لطرش، 2003).

ب. أنواع الائتمان الاجاري:

هناك نوعان من الائتمان الاجاري المالي والتشغيلي.

✓ الائتمان الاجاري المالي: حسب المادة الثانية من الأمر رقم 09/96 المتعلق بالائتمان الاجاري، يعتبر ائتمانا اجاريا ماليا اذ تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني الى المستأجر. (عبدالمجيد وعقبة، 2021/2020). وينقسم بدوره الى عدة أنواع:

1. بيع وإعادة التأجير: بمقتضى هذا الاتفاق تقوم الشركة ببيع الأصل الى الطرف الآخر في نفس الوقت يقوم هذا الطرف بإعادة التأجير الأصل الى الشركة نفسها. (قدور، 2015/2014).

وحتى تتم هذه الصفقة لابد من توفر شروط نذكر منها مالية مايلي:

- أن يكون الغرض من التأجير معروف ومقبول من كلا الطرفين.
- تستهدف الصفقة او الأدوات والمباني.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليته.

- يتحمل المؤجر جميع الإصلاحات والمصاريف الصيانة الدورية الناجمة عن الاستعمال العادي للعقارات والمنقولات.
- يجب أن نحدد مدة التأجير وأجال التسديد وإجمالي الكراء مع أقساط البيع في العقد. (مزريق وغربي، 2006).

2. **التأجير الرفعي:** يخص هذا النوع من التأجير تمويل الموجودات التي تتطلب انفاقات مالية كبيرة، وما يميزه عن باقي الأنواع الأخرى هو أن العقد يتضمن كل من مستأجر والمؤجر.

➤ **المستأجر:** لا يختلف وضعه هنا عن وضعه في باقي الأنواع الأخرى.

➤ **المؤجر:** هو من يقوم بشراء الأصل ويموله جزئياً من حقوقه الملكية والباقي من الأموال المقرضة.

وعادة ما يوضع الأصل كرهن لقيمة القرض ولمزيد من الضمان يوقع كل من المؤجر والمستأجر على عقد القرض. (قدور، 2015/2014).

✓ الائتمان الاجاري التشغيلي:

يطلق عليه احيانا تأجير الخدمات حيث ان هذا الشكل من التأجير يقوم على فكرة الاقتناع من خدمات الأصل المستأجر من دون ان ينتهي هذا الانتفاع بتملك الاصل المستأجر كما هو عليه الحال في التأجير التمويلي او الرأسمالي.

مميزات الاستئجار التشغيلي:

- امكانية الغاء العقد من قبل اطرافه في اي وقت فالمستأجر له حرية الغاء العقد.
 - مدة العقد التأجير التشغيلي قصيرة نوعا ما فهي لا تمتد الى نهاية العمر الافتراضي للأصل.
 - يعتبر التأجير التشغيلي نظام تأجيري أكثر ما هو تمويلي وهذا عائد للغاية المقصود من هذا النوع من انواع التأجير.
 - ان عقد التأجير التشغيلي لا ينتهي بالتملك وانما يتم استئجار المأجور لهدف معين.
- بما ان عقد التأجير التشغيلي لا يهدف الى التملك حيث أن ملكية الاصل المأجور تكون دائما للمؤجر.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

الجدول 04: الفرق بين الائتمان الايجاري المالي والتشغيلي.

الائتمان الايجاري التشغيلي	الائتمان الايجاري المالي	
يكون مقابل ارتفاع	يكون مقابل ارتفاع مضافا اليه جزء من ثمن الشراء	قسط الايجار
تحديد المدة بدون قيود	تغطي حوالي 75% من الحياة الاقتصادية للأصل	تحديد مدة العقد
يمكن فسخ العقد	لا يمكن فسخ العقد	فسخ العقد
لا يحق للمستأجر شراء أو تملك الأصل المؤجر بل يرجعه الى المؤجر	عند انتهاء الفترة المتفق عليها يجب على المستأجر أن يعيد الأصل الى المؤجر أو يعيد استئجاره مرة أخرى أو أن يشتري الأصل من المؤجر.	ملكية الأصل في نهاية المدة المتفق عليها

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على (مرزوق وغربي، 2006).

2. عقد الفاكторинг:

1. نشأة الفاكторинг: عرفت هذه العقود في الولايات متحدي الامريكية ثم انشأت بعد ذلك شركات متخصصة في تطبيق نظام الفاكторинг في الدول الاوربية اما الظهور الرسمي فكان في فرنسا ويعود تاريخه الى سنة 1965 ففي سنة 2000 ارتفع عدد المؤسسات وشركات الفاكторинг في فرنسا الى 25 مؤسسة اهتمت بأكثر من 60 مليار يورو بينها 20% تقريبا على الصعيد الدولي 80% على الصعيد الداخلي الفرنسي كما انتشر العقد على صعيد التجارة العالمية حيث تم توقيع اتفاقية اوتو سنة 1988 كاتفاقية دولية لتوحيد القواعد القانونية والتنظيمية لعمليات الفاكторинг الدولية.

واتفاقية اوتاوا في 21 ماي 1998 عرفت الفاككتور بانه عملية او تقنية ادارية ومالية تدير بموجبها مؤسسة متخصصة حسابات عملاء المؤسسات وذلك بشرائها ديونهم وتضمن تحصيل الدين وتحمل الخسائر الممكن ان يحدث من عدم قيام المدينين بسداد ما استحق عليهم في ذمتهم.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومالياتها.

ويذكر ان الشركات التي تخصصت في هذا النوع من العقود قد انحدرت اصلا من البنوك كبرى. (سمايلي وبوطورة، 2018).

2. تعريف الفاكثورينغ: يعرف كذلك بتعريف الفاتورة أو عقد تحصيل الديون التجارية، ويعرف على أنه عملية يلتزم في إطار اتفاقها مؤسسة متخصصة بتسيير حسابات المؤسسات الاقتصادية عن طريق تلقي وضممان ديون مع تحمل الخسائر المحتملة في حالة رفض الوفاء من طرف المدينين المعسرين، وهذا ما يمكن المؤسسات الاقتصادية من تحسين ميزانيتها وتخفيض مصاريف التسيير. (سمردي).

3. أنواع وأطراف عقد تحويل الفاتورة:

سنتطرق الان الى أنواع عقد الفاتورة في النقاط التالية: (بوداح، 2003).

- خدمة كاملة: ويعني ان الفاكثور يقوم بإبلاغ مدين العملية مسك دفاتر العميل، القيام بتحصيل مباشرة من طرف مدين العمل.
- خدمة كاملة ما عدا تحمل المخاطر.
- خدمة جزئية تتضمن فقط التمويل وإبلاغ مدين العميل.
- خدمة كاملة ما عدا التمويل.
- خدمة التمويل فقط.
- خدمة جزئية تتضمن التمويل والمخاطر أحيانا.

يتشارك 3 أطراف في عقد تحويل الفاتورة هم العميل والوسيط والمشتري. (عبد القادر، 2020).

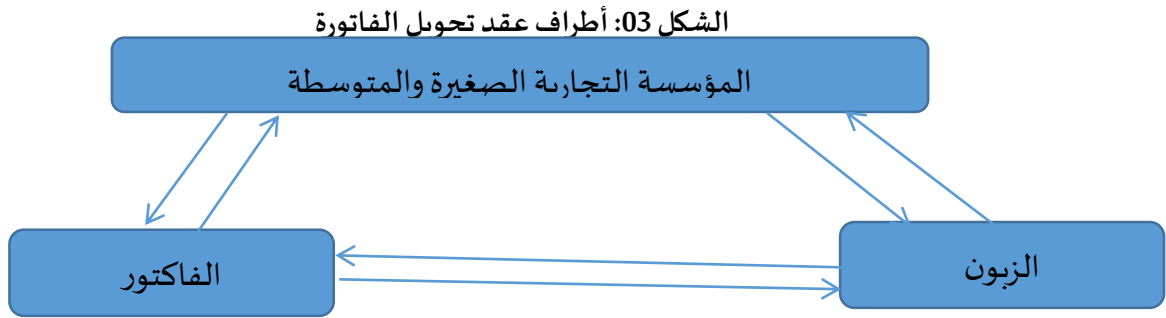
العميل: هو كل شخص طبيعي او معنوي ليس له القدرة على توسيع اعماله التجارية فيعهد الى الوسيط باتفاق مسبق فواتيره، مقابل دفع قيمتها وتحمله عدم الوفاء بقيمتها من المشتريين.

الوسيط: عبارة عن مؤسسة مؤهلة قانونيا تمارس تحويل الفاتورة وتخضع للدولة التي تنشأ فيها، ففي الجزائر يلاحظ ان المشروع الجزائري استعمل في تسميته للمؤسسة المتخصصة التي تمارس نشاط تحويل الفواتير فالتسمية الوسيط التي أوردتها المادة 543 مكرر 14 من القانون التجاري الجزائري

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

مصطلح "محولة الفواتير" الا ان هذا المصطلح منهم باعتبار الشركة أي الوسيط، لا تقوم بدور تحويل الفواتير، انما تحويل الفواتير لصالحها عن طريق عقد تحويل الفاتورة.

المشتري: هو شخص طبيعي او معنوي مدين للعميل بدين ناتج عن تقديم الخدمات او معاملة بيع او أي معاملة ثابتة بفواتير يكون بموجبها ملزما بالوفاء بمقابلها في تاريخ الاستحقاق.



المصدر: (بوراس، 2006).

4. دور تحويل الفاتورة في تمويل وتحصيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان استخدام نظام الفاكثورينغ يعد من الاليات الدعم المالي الذي اثبت نجاحه في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل التغلب على ما تعنيه من صعوبات في عملية تحصيل حقوقها. ومن ثم توفير سيولة سواء للوفاء بالتزامها للغير او تحقيق طموحات التطور التي تفرضها الطبيعة المنافسة التجارية. (طلحي، عوادي، وعوام، 2021).

5. تكلفة عقد تحويل الفاتورة (الفاكتورينغ):

يتقاضى الفاكثور (مؤسسة خاصة او البنك) نوعين من العمولة (عمولة عامة وعمولة خاصة). (أسماء، 2015/2014).

• العمولة الخاصة:

يسمى البعض عمولة التمويل والبعض الاخر عمولة التعجيل وتحسب عن المدة الفاصلة بين تاريخ سحب العميل لمبالغ الائتمان وتاريخ استحقاق الفواتير ويتم تحديد سعر الفائدة بناء على

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

سعر الأساس المصرفي أو متوسط معدل الفائدة الشهري في سوق النقد ولا يجوز ان يفوق الحد الأقصى المقرر قانونا للفائدة الاتفاقية.

• العمولة العامة:

يدفعها العميل مقابل الخدمات الإدارية التي يقدمها الفاكطور وتتراوح نسبة العمولة الخاصة بين 2.5% و 4% اما العمولة العامة تتراوح ما بين 0.1% و 2.5%

3. رأس مال المخاطر:

ان رأس مال المخاطر يعد من أحد الوسائل الفعالة التي يتناسب نشاطها مع طبيعة المؤسسات صغيرة والمتوسطة، فقد لوحظ ان الاستثمارات التي تعتمد على هذا النوع من أساليب التمويل الحديثة حققت نجاح معتبر، حيث يكون هذا التمويل على شكل مساهمة في رأس المال المؤسسة لفترة لا تتعدى 7 سنوات، وبعد تقديم الدعم الفني والمالي تنسحب الشركة عن طريق بيع حصتها في السوق.

أ. تعريف رأس مال المخاطر:

يمثل رأس مال المخاطر الأموال التي يستثمرها خبراء الاستثمار حيث يسعون الى تحقيق مكاسب رأسمالية عالية ويكونوا على استعداد لتحمل نسبة المخاطر العالية. ويحصل رأس مال المخاطر بالقيمة المضافة التي يقدمها الى الاعمال التي يتم الاستثمار فيها والتي تقدم من خلالها عدة وظائف مختلفة، ويعد رأس المال المخاطر مصدر هام من مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات الواعدة بالنمو ومنها التي تفتقر الى مصادر تمويلية أخرى بسبب نسبة المخاطرة المالية التي ترتبط بأعمالهم، خاصة في مرحلة البداية فهي تفتقر لوجود ضمانات إضافية وليس لها سجل اعمال. (مولود، 2019).

الشكل 04: آلية عمل شركات رأسمال المخاطرة.

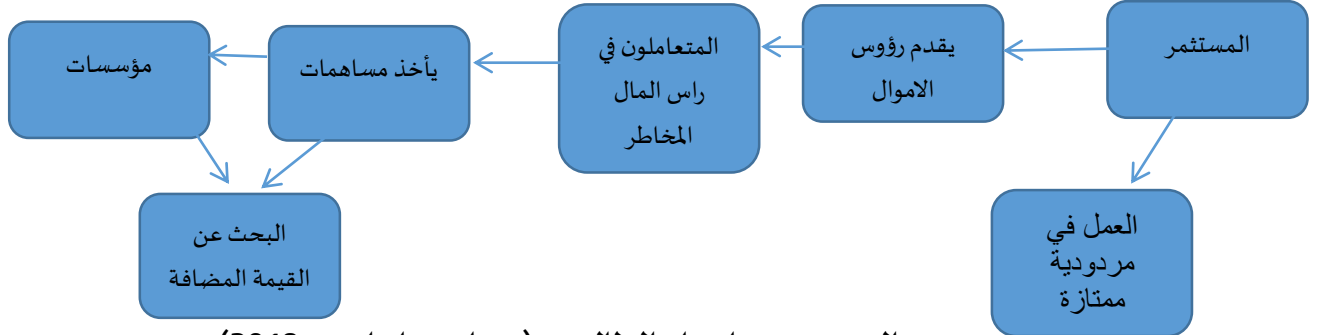


المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على (سيد، 2015).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

ب. أساليب اللجوء لشركات رأس مال المخاطر:

الشكل 05: مبدأ عمل شركات رأس المال المخاطر.



المصدر: من اعداد الطالبتين (سماوي و ابراهيم، 2018).

هناك عدة أسباب تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى اللجوء الى التمويل برأس المال المخاطر سنعدها في النقاط التالية:

ت. شركات تمويل رأس مال المخاطر:

ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات احتمالات النمو المرتفعة بحاجة لتمويل معتبر نسبيا حيث تتضمن المخاطر المحيطة باي نوع اخر من الاعمال والمشروعات لذلك فان هذا النوع من المصادر التمويل المتخصصة في توفير رأس مال اللازم لهذه المشروعات ذات المخاطر العالية والمتمثلة في شركات تمويل رأس مال المخاطر أصبح ذو أهمية قصوى سوء لدى الأكاديميين والباحثين او لدى الممارسين. (أسماء، 2014/2015).

ث. أهمية شركات رأس مال المخاطر:

نحددها في النقاط التالية: (سماوي و ابراهيم، 2018).

1) دعم تمويل المؤسسات الجديدة: ان المجال الطبيعي لنشاط مؤسسات رأس المال المخاطر هو تقديم الدعم المالي والإداري والفني والمتابعة للمؤسسات الجديدة في بداية نشاطها دون اشتراط ضمانات على التمويل بخلاف كفاءة فكرة المشروع وفعالية اشخاصه.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليته.

(2) دعم المؤسسات المتغيرة: ان مؤسسات راس مال المخاطر توفر الدعم المالي والفني وكذلك الإداري للمؤسسات المتغيرة وجذب الاستثمار اليها وذلك من خلال المتابعة المالية الضرورية للإصلاح، لتحفيز المستثمرين على الاقبال من جديد وبث روح الطمأنينة على الاستثمار.

(3) تدعيم برنامج الإصلاح الاقتصادي: تقدم مؤسسات راس مال المخاطر رؤوس أموال ذات طبيعة خاصة للدول التي تطبق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تعتمد على خصوصية القطاع، فهي تلعب دور حيوي في توفير التمويل والخبرة الفنية والإدارية لهذا القطاع والحد من الآثار التضخمية.

4. التمويل عن طريق الأسواق المالية (بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

ان ازدياد الحاجات التمويلية جعل المصادر التقليدية خاصة القروض البنكية غير القادرة على الوفاء بغرض تمويل في ظل ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع تقديم ضمانات كافية من أجل الحصول على هذه القروض ومن هذا المنطلق بات لازما عليها البحث عن مصادر تمويلية أخرى، وفي ظل هذه الظروف تم اللجوء الى سوق الأوراق المالية التي تم تكييف اليته بما يتناسب مع الحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها. (أكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 2014).

اليات تكييف البورصة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تعامل البورصة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من الإجراءات: (غويني).

أ. تكييف البورصة بما يتناسب مع الحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك بتعداد مجموعة من النوافذ تتعامل فيها البورصة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع الاحتياجات المالية لهاته المؤسسات وذلك من خلال تخصيص سوق لتداول أسهم

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخذة في نمو رأسمالها وغير مؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية حيث من هذه النوافذ انخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعمليتها.

ب. الإجراءات الآلية لتفعيل دور البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان غياب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن هذا السوق راجع الى عدم قدرتها على توفير شروط البورصة (100 مليون دينار كحد أدنى لرأس المال، توزيع الأسهم على 100 عامل على الأقل) ولهذا توجب الاستفادة من خبرة البلدان الأجنبية كفرنسا ومصر.

✚ المستوى الأول: (سوق الدرجة الأولى): وهي بورصة المؤسسات الكبرى نسبياً والتي تختص للقيم الكبيرة ويضم المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على الشروط التي تضعها البورصة.

✚ المستوى الثاني (سوق الدرجة الثانية): تخصص هذه السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بدرجة نمو كبيرة حيث تشمل هذه السوق شروط تتوافق هي وخصوصيات تلك المؤسسات.

حيث يمكن الإشارة الى ان المؤسسات في السوق الثانية التي تحقق الشروط الادراج في السوق الأولى يمكن نقلها الى هذه الأخيرة وبهذا نعتبر السوق الثانية بمثابة مرحلة انتقالية.

ت. عصنة البورصة كعنصر أساسي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقصد بعصنة البورصة اعتماد اليات وأنظمة تتماشى مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وضعت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها مخطط لتنفيذ تطوير السوق المالية وعصنتها المتمثل فيما يلي:

- ✓ زيادة بعث الشفافية في البورصة
- ✓ تنظيم عمليات البورصة
- ✓ التفكير في فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تطبيق برنامج واسع لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ العمل على توفير البيئة الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في الشروع في تطبيق برنامج واسع للتأهيل.

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

شروط قيد الأوراق التي تصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل شروط قيد الأوراق التي تصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:(الحبيب وكريمة، 2017).

- ان تكون الأوراق المالية مودعة بنظام الإيداع والقيد المركزي.
- الا يتضمن النظام الأساسي للمؤسسة او الشروط الاصدارية قيود على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها.
- ان تقوم المؤسسة المصدرة للأوراق المالية قد أصدرت القوائم المالية الخاصة بها لسنة مالية واحدة على الأقل سابقة على تاريخ طلب القيد.
- لا تقل حقوق المساهمين في السنة المالية السابقة لتاريخ طلب القيد عن 50% من رأس المال المدفوع.
- الا تقل عدد الأوراق المالية المصدرة والمطلوب قيدها عن 100 الف سهم.
- الا تقل الأوراق المالية المطروحة للتداول بالبورصة عن 10% من مجموع الأوراق المالية المصدرة والا يقل عدد المساهمين عن 250 مساهم.

دراسات سابقة .VII

فيمايلي سنعرض مجموعة من الدراسات السابقة وسنتطرق الى:

الدراسة الأولى: قام Driss ETTAKI بدراسة موسومة «بتمويل الشركات الصناعية المغربية الصغيرة والمتوسطة (الممارسات والسلوكيات)»، حيث قام بطرح الإشكالية التالية: "ماهي ممارسات التمويل الحالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة؟" وذلك خلال فترة التسعينيات حيث اعتمدت الدراسة على منهجين التحليلي والتفسيري، كما أنها اعتمدت على عينة مكونة من 28 شركة تعمل في الصناعة في المغرب، وفي الأخير توصلوا الى جملة من النتائج أهمها: أن التمويل الذاتي هو المصدر الذي لا مفر منه والمفضل للتمويل، كما لوحظ أنه كلما زادت استثمارات الشركة كلما لجأت الى التمويل الخارجي بعد استنفاد المصادر الداخلية.(ETTAKI, 1996)

الدراسة الثانية: دراسة معدة من قبل (السبعي ; نهاد اعمر، 2013) الموسومة ب"دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية" حيث هدفت الدراسة الى إيجاد حل مشكلة البطالة النسائية المتزايدة في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2013، حيث اعتمد على الأساليب الإحصائية وهي التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المالية، وقد توصلت الى مجموعة من النتائج:

-رغبة المرأة السعودية للعمل في العمل الحر.

-أهمية المشروعات الصغيرة كوسيلة فعالة لتحسين الوضع المالي.

إلا أن هناك صعوبة في عملية الحصول على تمويل للبدأ بمشروع صغير وهي العائق الكبير في العمل بالمشروعات الصغيرة. (السبعي واعمر، 2013).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

الدراسة الثالثة: قامت (حفاف سمية، 2014) بدراسة موسومة "دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة" حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة خلال الفترة 2010-2014، حيث تمت دراسة عينة عشوائية مكونة من 35 مشروع نسوي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي. وقد توصلت الى مجموعة من النتائج أهمها:

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم آليات التي تدعم المرأة الحرفية

-المرأة المقاوله تلجأ الى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسد الاحتياجات المالية في انشاء توسيعها.

-المرأة المقاوله تحتاج الى دعم مالي في بداية نشاطها مما يجعلها تلجأ الى مصادر خارجية لتمويل مشروعاتها.

وبالرغم من دورها الفعال في المجتمع الا أنها تجد نقص كبير لمتابعتها من طرف الوكالة مع صعوبة الحصول على التمويل من البنوك. (سمية ح.، 2014).

الدراسة الرابعة: قام (محمد ووحيد عزيزين، 2015) بدراسة الموسومة (بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والأفاق –ولاية البويرة نموذجا)، حيث قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: «ما واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ في ولاية بويرة خلال سنة 2015 حيث اعتمد على المنهج الاستنباطي وأداته الوصف والمنهج الاستقرائي وأدوات الإحصاء. والعينة كانت في ولاية بويرة بحيث حصرت الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية البويرة، وقد توصل الباحثان الى جملة من النتائج من أهمها: ابراز الأدوار التي يمكن ان تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية وفي الحد من التباين الجغرافي لهذه التنمية. (هاني وعززين، 2015)

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومالياتها.

الدراسة الخامسة: دراسة معدة من قبل (الياس غفال، 2016-2017) الموسومة "تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة خلال فترة (2000-2014)، حيث قام الباحث بطرح الإشكالية التالية "ماهي الآليات التي تمت من خلالها تمويل التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؟ واستعمل المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أخذوا العينة من ولاية بسكرة، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج خاصة فيما يخص تقييم الدور التمويلي وهذا من خلال برنامجين لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما: (MEDAI-MEDAII) المبالغ المالية المخصصة للجزائر في اطار بروتوكولات التعاون المالي IIPME والثاني هو برنامج (2010-2014) ED-PME (2000-2007). إلا أنهم لم يستفيدوا من التجارب الدولية وبالأخص الدول النامية وذات الهيكل الاقتصادي مرتبط بهيكل اقتصادي وطني، كما يجب على الخبراء الجزائريين اكتساب الخبرة والاستفادة من مرافقتهم للخبراء الأوروبيين. (غفال، 2016/2017).

الدراسة السادسة: دراسة معدة من قبل بوسنة زهر الدين الموسومة ب «ميكانيزمات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري " حيث قام الباحث بطرح الإشكالية " هل حققت آليات الدعم المقررة ضمن مختلف النصوص القانونية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحفيز لدفع الاستثمار الخاص في الجزائر؟". استعمل المنهج التحليلي للنصوص القانونية واعتمد كذلك على المنهج الوصفي وتوصلوا الى النتائج التالية: تعدد نظام التمويل، تخصيص شكل قانوني وفق أحكام القانون التجاري، استحداث مجموعة من الهياكل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولكن بالمقابل غفلوا عن عدم نشر الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجنبها في أوقات أخرى يشكل عائقا أمام الباحث في هذا المجال. (الدين).

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

الدراسة السابعة: دراسة معدة من طرف رحاحلية بلال، فرج شعبان الموسومة ب «آليات وبرنامج الواقع والتحديات»، حيث قام الباحث بطرح الإشكالية "ما هو واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟" حيث اعتمدت على المنهج الوصفي وتوصلوا الى النتائج التالية:

- انشاء صندوق ضمان القروض البنكية.
- انشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.
- انشاء مجلس استشاري وطني.
- انشاء برنامج لتأهيل المؤسسات.

حيث غفلوا عن عدم استعمال التكنولوجيات الحديثة والابتكار في جميع نشاطاتها، مع عدم دراسة العجز والذي يتولد عن صعوبة الحصول على القروض البنكية. (بلال و شعبان، 2017)

الدراسة الثامنة: قام (جباري عمر وقروح جيلالي، 2020) بدراسة موسومة ب:آليات ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مركز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية البيض حيث هدفت الدراسة الى ابراز الدور الإيجابي الذي تلعبه الهيئات في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من شهر ديسمبر 2019 الى غاية جوان 2020، حيث اعتمد على عينة متمثلة في مركز التسهيل ولاية البيض عن طريق اجراء مقابلات ودراسة كمية عن طريق الاستبيان، واعتمد على المنهج الوصفي وفي الأخير توصلوا الى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات صغيرة والمتوسطة وذلك بسبب اختلاف المعايير المعتمدة من قبل الدول المتقدمة والمتخلفة.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية

استحداث الدولة الجزائرية لأجهزة جديدة التمويل وترافق الشباب حميلي المشاريع. (عمرو جيلالي، 2019/2020).

.VIII التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة نجد هناك اختلاف جوهري بين الدراسة التي قمنا بها وبين الدراسات الأخرى وفي نفس الوقت مهملة ومكملة لها، كما أن الدراسات تشمل أهمية التمويل في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور الهيئات الداعمة للقضاء على البطالة، وكذا أسلوب الدراسة المعتمد في جل الدراسات هو الأسلوب الوصفي التحليلي بغية وصول دراستها الى نتائج، ففي حين تطرقنا في الدراسات السابقة الى مجموعة من تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن الدراسة الأولى ل Driss ETTAKI تحت عنوان تمويل الشركات الصناعية المغربية الصغيرة والمتوسطة(الممارسات والسلوكيات) حيث تم ابراز أن التمويل الذاتي هو المصدر الذي لا مفر منه والمفضل للتمويل، كما لوحظ أنه كلما زادت استثمارات الشركة كلما لجأت الى التمويل الخارجي بعد استنفاد المصادر الداخلية، أما الدراسة التي تليها فهي معدة من قبل السبعي ونهاد اعمر المعنونة بدور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية وكنتيجة لبحثهم توصلوا الى رغبة المرأة السعودية للعمل الحر، وكدراسة ثالثة قامت الباحثة حفاف سمية بدراسة تحت عنوان دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة بولاية غرداية وكنتيجة لبحثها أن الوكالة الوطنية من أهم الآليات التي تدعم المرأة الحرفية. أما محمد ووحيد عزرين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والأفاق –ولاية البويرة نموذجاً قد تم التوصل الى ابراز الأدوار التي يمكن ان تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، كما أن الدراسة الخامسة التي قام بها الياس غفال تحت عنوان تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروبية في تأهيل المؤسسات الصغيرة خلال فترة (2000-2014) فقد تم تقييم الدور التمويلي من خلال برنامجين. الدراسة السادسة كانت تحت عنوان ميكانزمات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري معدة من قبل بوسنة زهر الدين توصلت الى تخصيص شكل قانوني وفق أحكام للقانون التجاري مع استحداث مجموعة من الهياكل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم في الدراسة السابعة المعدة من طرف رحاحلية بلال، فرج شعبان الموسومة ب آليات وبرنامج الواقع والتحديات من أهم نتائجها انشاء صندوق ضمان القروض البنكية وانشاء برنامج لتأهيل المؤسسات، ليتم في الدراسة الأخيرة الموسومة ب آليات ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مركز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية البيض والمعدة من طرف جباري عمر وقروج جيلالي، 2020 حيث تم الوصول الى استحداث الدولة

الفصل الأول: نظرية عامة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماليتها.

الجزائرية لأجهزة جديدة التمويل وترافق الشباب حميلي المشاريع. أما دراستنا تطرقت الى بعض الجوانب المذكورة في الدراسات السابقة مضيفة لذلك كيفية التمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية البيض والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في تخفيف البطالة وتشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية خاصة لدى فئة النسوة.

خلاصة الفصل:

تم التسلط الضوء من خلال هذا الفصل على صعوبة تجديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اتضح ان السبب راجع الى اختلاف المعايير التي تعتمد عليها كل دولة، إضافة الى ابراز أهدافها المنشودة واهميتها كونها تعد النسيج يشكل جزء فعال داخل أي اقتصاد وطني، مع ذكر مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع فيما يخص مختلف القوانين والتشريعات التي سنتها، وآليات برنامج التمويل والدعم التي وضعتها للنهوض بهذا القطاع رغم هذا الاهتمام الا انها تواجه العديد من العراقيل التمويلية والتي تحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها المالية أهمها محدودية مصادر التمويل خاصة مع فشل البنوك في توفير التمويل اللازم وهذا يعود الى شروط التعجيزية للمؤسسات في مرحلة ما قبل الإنشاء. حيث ظهرت الحاجة الى إيجاد مصادر تمويلية أخرى غير مصرفية لسد هذا العجز التمويلي أهمها كان صيغة راس مال المخاطر.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير
القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-
2021.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جميع جوانبها، بات لزاما علينا ابراز هذه السياسات من خلال التعرف إلى أحد الهيئات الدائمة وقد وقع الاختيار على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث تندرج هذه الأخيرة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتمهيش.

حيث تعتبر آلية من آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد عليها الحكومة كثيرا، كأحد الأجهزة في مجالها نظرا لدورها الفعال في خلق هذا النوع من المؤسسات والمساهمة في ترقية هذا القطاع وبالتالي خلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

ولهذا خصصنا هذا الفصل لدراسة تطبيقية مفصلة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ولاية البيض-وبيان الدور الذي تلعبه الوكالة لمكافحة البطالة من خلال دراسة تحليلية تقييمية لحصيلة نشاطها للفترة الممتدة من 2019-2021 حيث يتم التطرق في هذا الفصل إلى نشأة الوكالة أولا ثم التطرق إلى تعريفها ومقرها، بالإضافة إلى أنواع التمويل وشروط التأهيل، كما تم ذكر كل من مهام وأهداف الوكالة كما تم التعرف على الهيكل التنظيمي للوكالة بالبيض من خلال مخطط، ليتم إعطاء مثال الذي استفادة منه سيدة مع ذكر جميع المراحل التي مرت بها انطلاقا من تقديم ملفها وصولا إلى يوم الافتتاح، وفي الأخير تم التطرق لنشاط الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالبيض للسنوات الثلاث 2019-2021.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

II. نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

انشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004، حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتمهيش. استوجب انشاء هيئة اخرى لمنح القروض المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من اجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية وعليه فقد بدأت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة البطالة. وقد اندرجت هذه الوكالة من اجل:

منح القروض من اجل استحداث المؤسسات الصغيرة.

تخفيف شروط التأهيل.

القدرة على تلبية الطلب القوي، وخاصة ربات البيوت، الاسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي وخريجي مراكز التكوين المهني وخريجي الجامعات.

III. تعريف الوكالة:

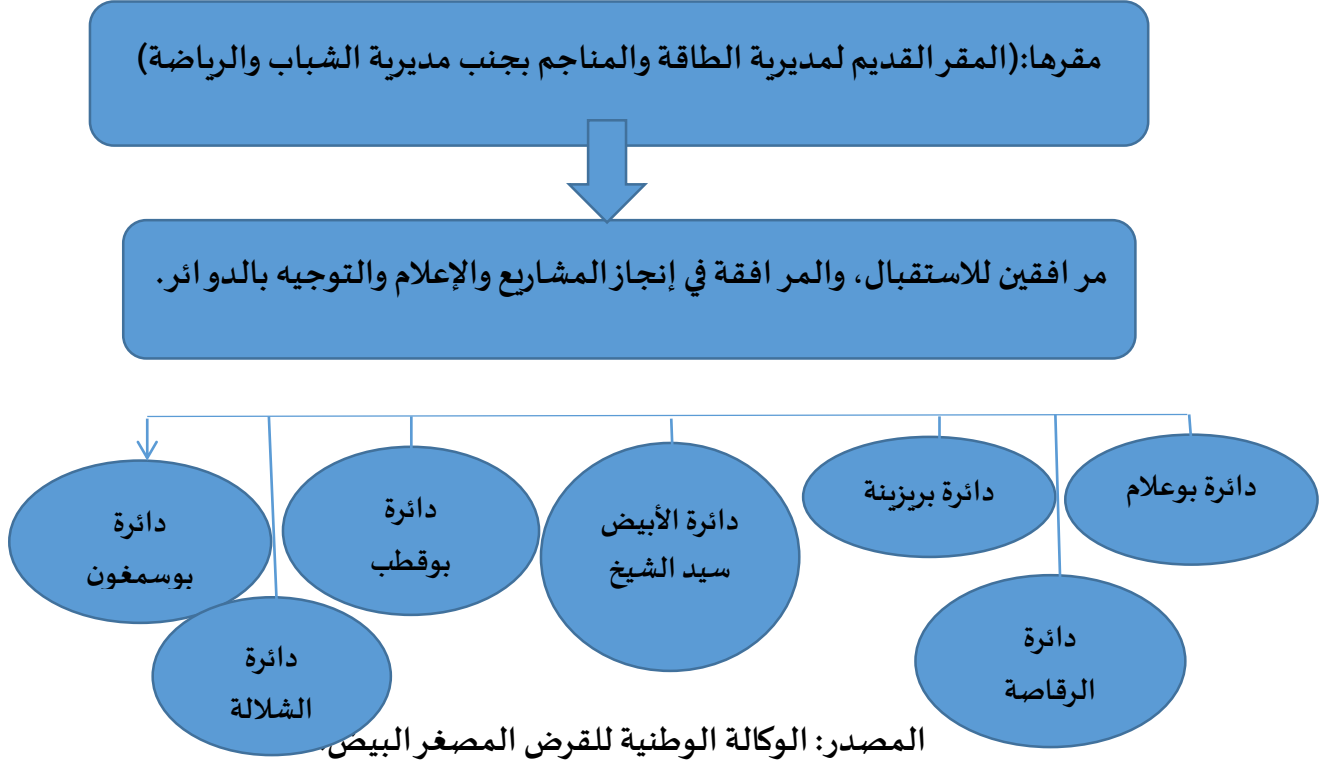
الوكالة نموذج تنظيمي مركزي، والذي يتمثل في شبكة تضم 10 مديريات جهوية، 49 فرع ولائي يغطي كافة ارجاء الوطن و548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة وكل بلدية ذات كثافة ديمغرافية مرتفعة، ومدعمة ب936 مرافق و126 مكون.

كما تملك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة تحت اسم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة الذي يقوم بضمان القروض المصغرة التي تمنحها للمقاولين اللذين تلقوا اشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وتتمثل هاته الهيئة في النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجوارى وتقليص الأجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

ويمكن التطرق الى الهيكل التنظيمي للوكالة حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

الشكل 06: الهيكل التنظيمي لمرافقين الاستقبال وإنجاز المشاريع والإعلام والتوجيه بالدوائر.



IV. أنواع التمويل:

ينقسم التمويل إلى قسمين هما:

- قرض مصغر تمويل ثلاثي بدون فوائد موجهة للمشاريع التي تتجاوز كلفتها 10000.00 دج إلى مليون دج كحد أقصى بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط مع مساهمة شخصية بنسبة 1%، وقرض من الوكالة مقدر 29% وقرض من البنك مقدر ب 70% تصل مدة تسديده إلى 11 سنة مع تأجيل للتسديد لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكية الاستفادة من المزايا الجبائية مدة ثلاث سنوات.
- سلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية والتي تتجاوز كلفتها 1000.00 دج، مدة التسديد إلى 36 شهرا وهي موجهة للمقاولين الناشطين في الميدان وضرورة حيازة امة بطاقة حرفي او بطاقة فلاح او سجل تجاري في قطاع الخدمات.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

٧. شروط التأهيل او شروط الاستفادة من الوكالة:

- ❖ بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة النشاط.
- ❖ عدم امتلاك دخل او مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- ❖ مكان اقامة ثابت.
- ❖ امتلاك خبرة فيما يتعلق بالنشاط المقترح.
- ❖ عدم الاستفادة من اي اعانة لإنشاء نشاط.
- ❖ دفع الشركات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- ❖ القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي يقدر 1% من تكلفة الاجمالية للنشاط.
- ❖ الالتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد:

1. القرض للبنك

2. مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

٧١. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

الشكل 07: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-البيض.-

٧١١. اهداف الوكالة الوطنية للوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتمثل اهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:

- ❖ المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في لمناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي، والعمل في البيت إضافة الى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- ❖ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الاصلية بعد خلق أنشطة اقتصادية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

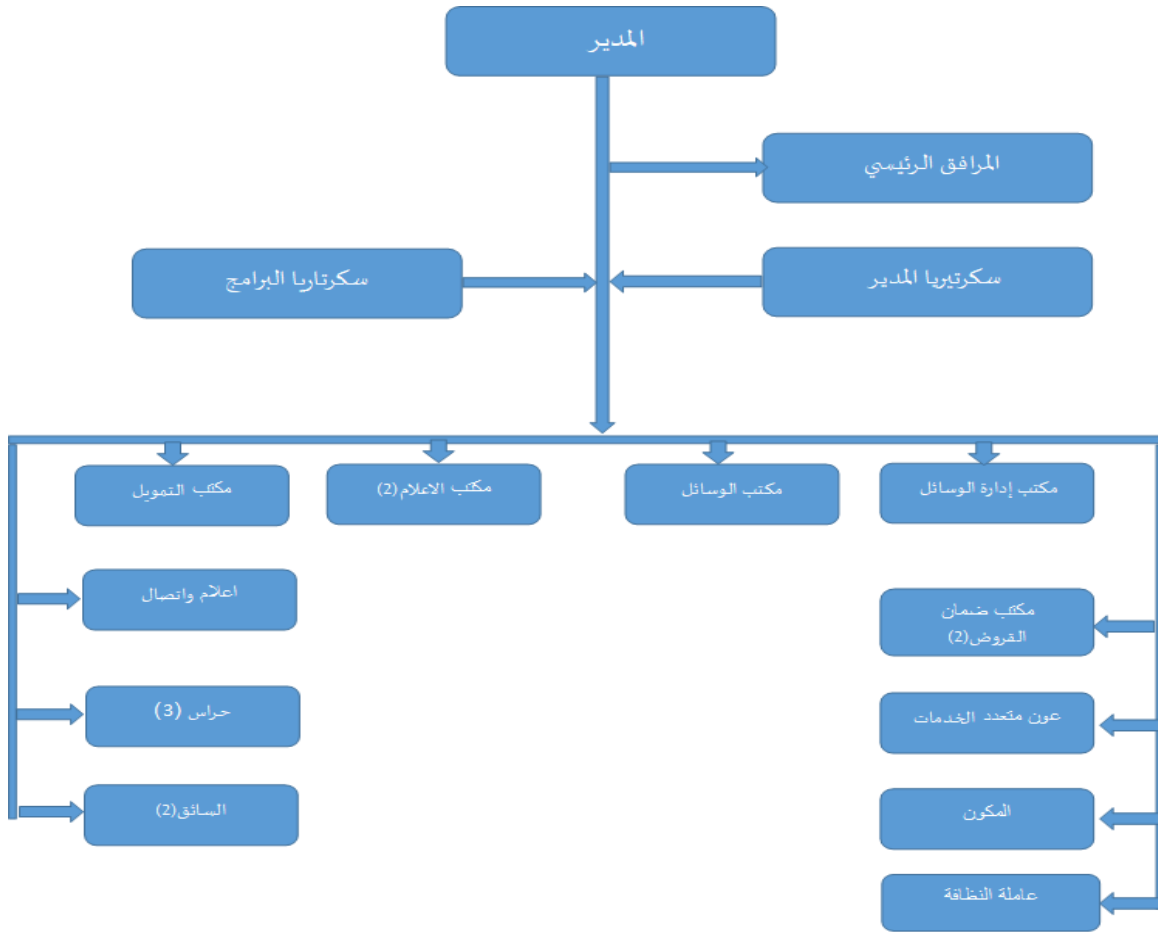
- ❖ تنمية روح المقولانية عوضا عن الاتكالية وبالتالي تساعد على الادمج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- ❖ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة لتسيير القرض المصغر.
- ❖ دعم وتسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض، عرض-بيع.

.VIII الهيكل التنظيمي للوكالة بالبيض:

تمتلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة هيئتان تأسيسيتان وهما: المجلس التوجيهي ولجنة المراقبة، حيث ان: المجلس التوجيهي هو هيئة تضم 17 عضوا منحدرين من مختلف المؤسسات والمنظمات والجمعيات، ويتمثل دوره في ابداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويتم ابداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة واعتراضية، ويتكون المجلس التوجيهي من الأعضاء التالية:

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

الشكل 08: الهيكل التنظيمي للوكالة لولاية البيض.



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض.

IX. مراحل استفادة المعنية من مشروع

✓ مرحلة الاستقبال والتوجيه:

تقدمت السيدة الى المقر الوكالة يوم 10/04/2019 اين قدمت لها جميع برامج الوكالة مع الشرح والتوجيه من طرف مصلحة الاعلام والتوجيه.

✓ مرحلة إيداع الملف:

تم إيداع الملف من طرف المعنية يوم 18/04/2019. للاستفادة من مشروع والمتكون من:

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

- صورة شمسية-بطاقة التعريف-شهادة ميلاد اصلية-الدبلوم-الإقامة-الفاتورة الشكلية وفاتورة التأمين-شهادة عدم الانتساب وعدم الانخراط.
- وبعد التحري عن عدم استفادتها من الوكالة سابقا تم ملئ استمارة تعهد وبعد المصادقة عليها في البلدية.
- تسجيل ملف في سجل الملفات المودعة مرفق برقم الهاتف.

✓ مرحلة تأهيل الملف:

وبعد جمع عدد معتبر من الملفات والقيام بحجزه والقيام بالتحري على مستوى وكالة تشغيل الشباب والصندوق الوطني لتأمين عن البطالة تم عقد لجنة التأهيل على مستوى الوكالة بتاريخ 2019/04/20 بحضور المدير الولائي ومرافقي الوكالة ومرافقي الدوائر وكذا ممثلة الصندوق المشترك لضمان الصندوق بالإضافة الى كل من ممثلي البنوك وبعد للانتهاء من اللجنة تم تأهيل ملف المعنية وتسجيله في ملف التأهيل تحت رقم 343 وتحرير محضر الاجتماع ليتم استدعاء المعنية للحصول على شهادة التأهيل.

✓ مرحلة الإيداع في البنك لأجل الموافقة البنكية:

يتم إيداع نسخة من ملف ونسخة من الدراسة التقنية المنجزة من طرف المرافق وبعد دراسة ثانية من البنك ترسل الموافقة البنكية للوكالة.

✓ مرحلة اكمال الاجراءات الادارية للاستفادة من الشيك:

بعد تقديم نسخة من الموافقة البنكية للمعنية قامت بفتح حساب بنكي ودفع المساهمة الشخصية المقدرة بنسبة 01 % من المبلغ الإجمالي للمشروع ودفعت المساهمة الصندوق المشترك لضمان الصندوق مع تقديم نسخة من السجل التجاري ونسخة من عقد الايجار والبطاقة الجبائية ليتم ارسال الطلب المالي الى الوكالة الجهوية ببشار لصب مبلغ 20 بالمئة الخاص بالوكالة. وبعد التأكد من صب مبلغ الوكالة في حساب المعنية تم تقديم وثيقة للمعنية لاستلام الشيك الأول والمقدر ب 10 بالمائة من المبلغ الإجمالي للمشروع وبعد استلام الشيك الأول قام المعني بإنجاز الرهن الحيازي ويصادق على

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

دفتر الشروط وامضاء السندات وبعد فترة زمنية يستلم المعني الشيك الثاني والمقدر بنسبة 90 بالمائة من المبلغ الإجمالي للمشروع.

✓ مرحلة معاينة العتاد وانطلاق المشروع:

بعد استلام المعنية العتاد قمنا بزيارة ميدانية يوم 2020/03/12 لمعاينة العتاد والتأكد من مطابقة العتاد والفاتورة الشكلية وبعد المراقبة حررنا المحضر في نفس اليوم.

وفي يوم 2020/13/25 تم فتح مركز إعادة التأهيل الحركي للسيدة المعنية أين قمنا بالإشراق على هذا الافتتاح وقمنا بتحرير محضر انطلاق المشروع في نفس اليوم.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

حصيلة نشاط الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالبيض

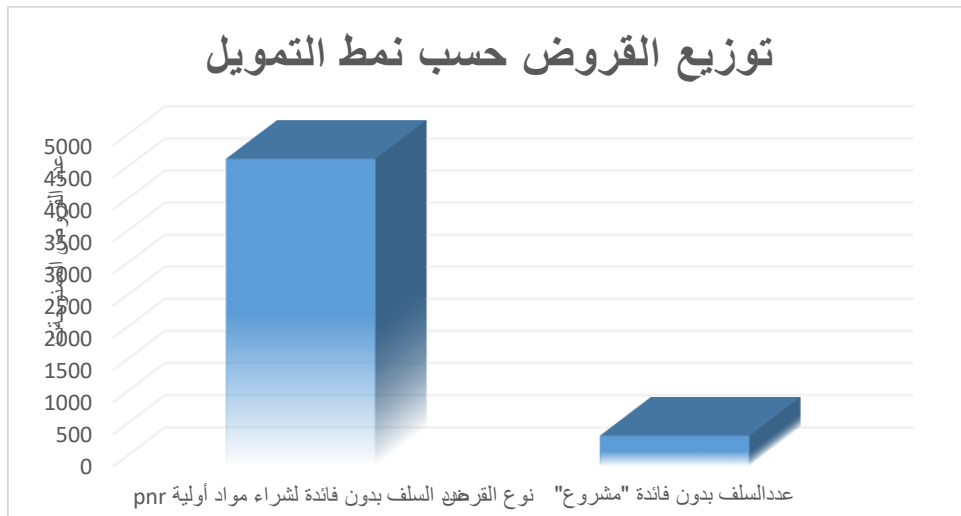
لسنة 2019-2021.

الجدول 05: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل 2019-2021

النسبة المئوية	عدد القروض الممنوحة	نمط التمويل
91,02320274%	4786	عدد السلف بدون فائدة لشراء مواد أولية pnr
8,976797261%	472	عدد السلف بدون فائدة "مشروع"
100%	5258	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق 01.

الشكل 09: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل 2019-2021



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول 05.

التعليق:

من خلال شكل الأعمدة البيانية والجدول رقم 05 المتمثل في توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل لل2019-2021 نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة خلال هته الثلاث سنوات قد بلغ 5258 قرضا، موزع بين سلف بدون فائدة لشراء المواد الأولية والتي بلغت 4786 سلفة، وبين سلف بدون فوائد لإنشاء المشاريع والتي بلغت 472 سلفة بنسبة 8,97%، وهي نسبة جد ضئيلة مقارنة بعدد السلف لشراء المواد الأولية PNR التي بلغت 91.02% وهذا يعود الى انخفاض تكلفة المواد الأولية مقارنة

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

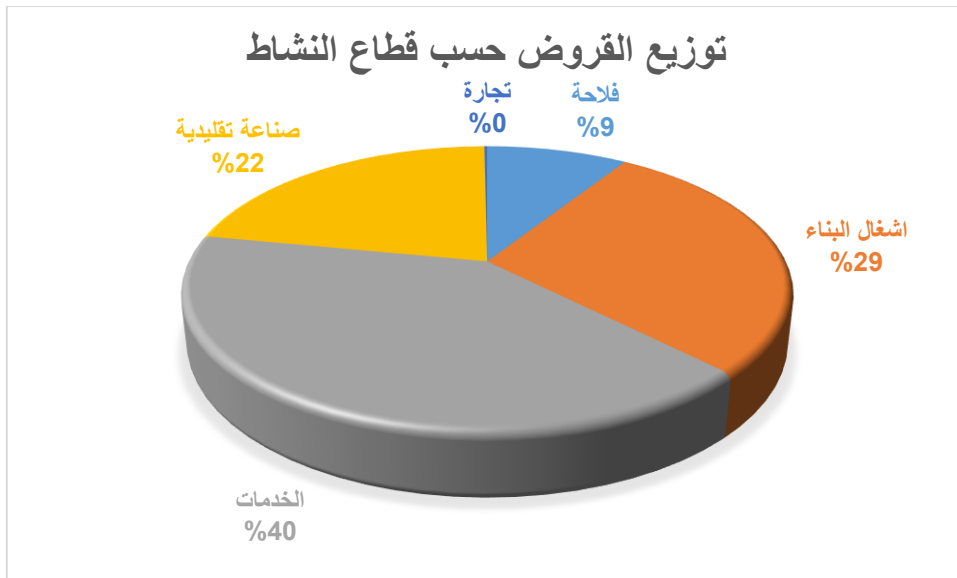
بتكلفة التمويل لإنشاء مشروع، الأمر الذي يحفز الأفراد العاطلين عن العمل للإقبال على هذه الصيغة من التمويل من جهة، ومن جهة أخرى القدرة على إعادة القروض في الأجل المحددة نظرا لانخفاض مبالغها.

الجدول 06: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لسنة 2019-2021.

القطاع	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
فلاحة	102	9,034543844%
اشغال البناء	322	28,52081488%
الخدمات	457	40,47829938%
صناعة تقليدية	246	21,78919398%
تجارة	2	0,177147919%
المجموع	1129	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 02

الشكل 10: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط 2019-2021.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 06.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

التعليق:

من خلال قراءتنا للجدول رقم 06 والشكل المتمثل في دائرة نسبية لتوزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط 2019-2021 نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر يذهب الى قطاع الخدمات بنسبة 40.47%، فهي تمويل قطاع مهم بالنسبة لفئة الشباب من الاستثمار وهو عبارة عن قطاع لا يحتاج الى اية خبرة أو مؤهل علمي. أما اشغال البناء فتحتل المرتبة الثانية بنسبة 28.5% وهو قطاع يساهم في البنية التحتية، ليليه قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 21.7% والتي لوحظ أنها نسبة ضعيفة رغم تفضيل أصحاب الحرف لها نظرا لعدم حاجتهم لرأس مال كبير بالإضافة الى كونها قطاع مدعم لقطاع السياحة، أما بخصوص الفلاحة فاحتلت المركز الرابع بنسبة 9.03% فهي نسبة جد ضعيفة بالرغم من كونها قطاع منتج وواعد يمكن الاعتماد عليه كبديل الا أن نسبة تمويله ضئيلة بسبب عزوف الشباب عن الاستثمار بهذا المجال. لتتذيل التجارة ترتيب النشاطات بنسبة شبه منعمة 0.17% في حين أنها مولدة لفرص العمل، وهذا راجع لكون التجارة تحتاج لرأس مال كبير يفوق مبالغ القروض الممنوحة.

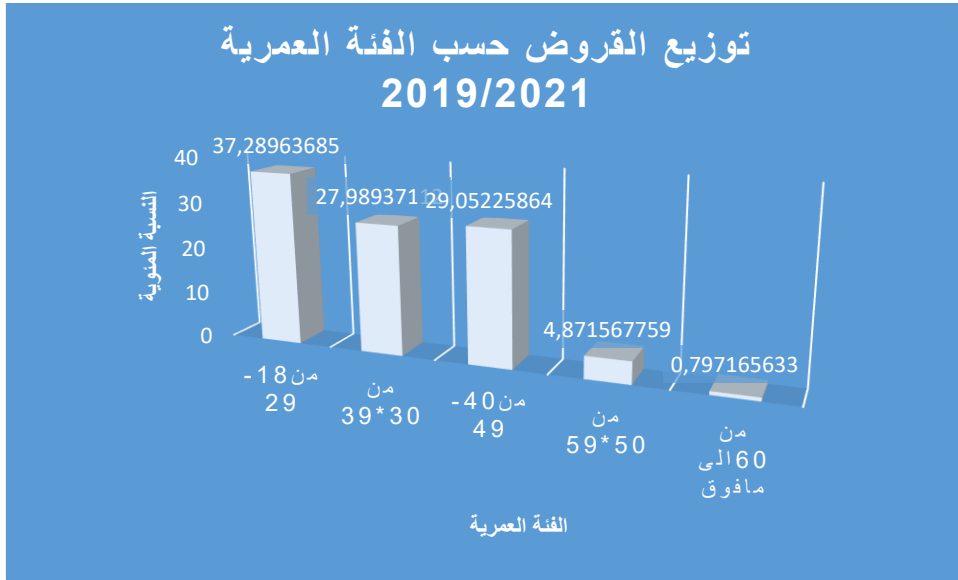
الجدول 07: توزيع القروض الممنوحة حسب الفئة العمرية لسنة 2019-2021.

الفئة العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
من 18-29	421	37,2896368%
من 30-39	316	27,9893711%
من 40-49	328	29,0522586%
من 50-59	55	4,87156776%
من 60 الى ما فوق	9	0,79716563%
المجموع	1129	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 03.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

الشكل 11: توزيع القروض الممنوحة حسب الفئة العمرية لسنة 2019-2021.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 07.

التعليق:

من خلال المخطط السابق والجدول رقم 07 المعنون بتوزيع القروض الممنوحة حسب الفئة العمرية لسنة 2019-2021، فإن أكبر نسبة مستفيدين كانت من نصيب الفئة العمرية من 18 إلى 29 سنة بنسبة قدرت 37.28%، تليها الفئة العمرية من 40 إلى 49 سنة بنسبة 29.05% ويعود هذا لما تمتاز به هتين الشريحتين من القدرة على العطاء والتنامي وروح المقولاتية لديها، نلاحظ كلما زادت أعمار الشريحة الفئتين كلما قلت نسبة القروض الممنوحة لها، ويدل هذا على محاربة التهميش الوظيفي لفئة الشباب واعطائهم فرصة لإثبات أنفسهم وانطلاق في مشاريعهم الخاصة. وفي المقابل نجد الفئة الأقل استفادة هي الفئة العمرية التي تفوق 60 بنسبة 0.79% ويعود لعدم قدرة هذه الفئة على العطاء.

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

الجدول 08: توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي لسنة 2019-2021.

النسبة المئوية	العدد القروض الممنوحة	المستوى التعليمي
36,22674934%	409	بدون مستوى
0,177147919%	2	محو الأموية
23,38352524%	264	ابتدائي
31,26660762%	353	متوسط
8,857395926%	100	ثانوي
0,088573959%	1	جامعي
100%	1129	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 04

الشكل 12: عدد توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي لسنة 2019-2021.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 08.

التعليق

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

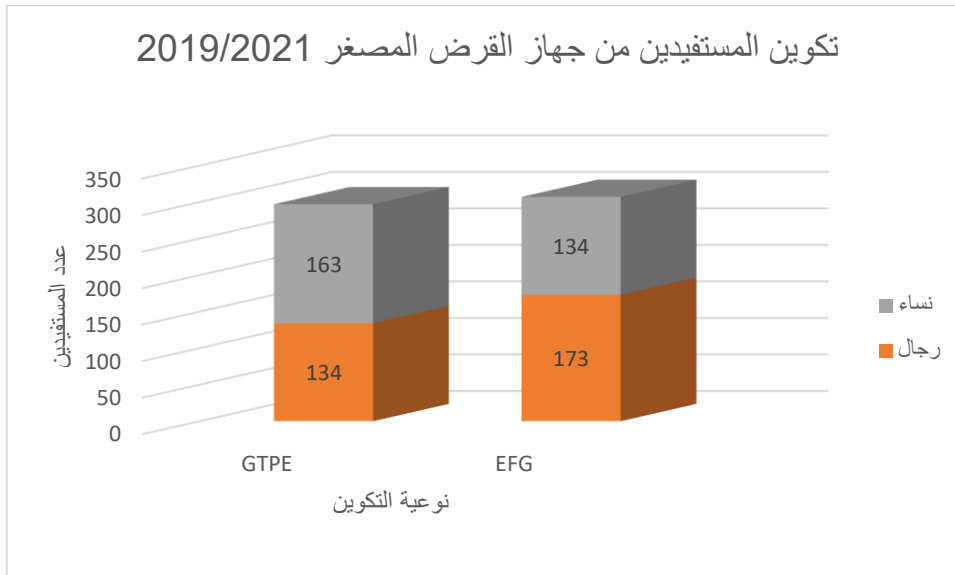
يوضح الرسم التخطيطي رقم 12 والجدول 08 توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي لسنة 2021-2019 أن المستوى التعليمي يعد حافزا للإقبال على الوكالة، حيث النسبة الأكثر كانت للفئة دون المستوى بنسبة 36.28% يليها أصحاب المستوى المتوسط بنسبة بلغت 31.26% وهذا راجع لعدم ضخامة المشاريع المستثمرة وعدم اشتراط التخصص والكفاءة، وفي مقابل ذلك نجد عزوف الجامعيين عن الاستفادة من التمويل عن طرق الوكالة حيث كانت نسبة ضئيلة جدا قدرت ب 0.08% وهذا يفسر أن الوكالة تركز في منح القروض على الأشخاص ذوي المستوى المتوسط أو أقل ويؤكد أيضا أن الوكالة تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية وتعظيم المصلحة العامة.

الجدول 09: تكوين المستفيدين من جهاز القرض المصغر 2021-2019

عدد المستفيدين		
رجال	نساء	
134	163	GTPE
173	134	EFG
307	297	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 05.

الشكل 13: تكوين المستفيدين من جهاز القرض المصغر 2021-2019.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 09.

التعليق: من خلال الجدول رقم 09 والشكل رقم 13 والمتمثل في تكوين المستفيدين من جهاز القرض المصغر 2021-2019. نلاحظ عدد النساء المستفيدين من التكوين GTPE أكثر من عدد الرجال في

الفصل الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض خلال الفترة 2019-2021.

نفس نوع التكوين، على عكس التكوين من نوع EFG الذي يكون فيه عدد المستفيدين الرجال أكبر من عدد النساء المستفيدات. يعود هذا الاختلاف الى طبيعة الجنسين وطبيعة التكوين حسب نوعية الاستفادة والذي بدوره يكون مساهما بشكل كبير في الجنس الذي يستفيد.

ملاحظة: المعلومات الموضحة في الفصل الثاني تم تقديمها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض.

XII. خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل ودراستنا وباستعمال المعلومات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البيض استخلصنا ان للوكالة إقبال كبير للاستفادة منها لتمويل نشاطاتهم واستغلال الامتيازات الجبائية وللتخلص من نسبة البطالة خصوصا الفئة العمرية من 18 سنة الى 29 سنة ، كما يتغير قطاع الخدمات هو الأكثر نشاطا بالنسبة للقطاعات الأخرى بنمط تمويل قرض بدون فائدة لشراء مواد الأولية لنلاحظ إن الذين بدون مستوى هو الأكثر استفادة حيث يساهم ذلك في إنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية لكلا الطرفين برفع دخل الفرد خاصة ذوي الدخل المحدود وزيادة ثروات البلاد. وبالتالي نستخلص إن للوكالة دور هام في التقليل من البطالة.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا المتمثلة دراسة تحليلية لمالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية البيض.

وللإجابة على اشكالتنا: كيف تم تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض من طرف وكالة القرض المصغر ANGEM خلال الفترة 2019-2021؟ توصلنا الى جملة من النتائج النظرية والتي تمثلت فيما يلي:

❖ تباين الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو السبب في عدم وجود تعريف موحد.

❖ استعداد كل حلقات الإنتاج الغير مربحة التي تخلص منها المؤسسات الكبرى.

❖ يعد مشكل التمويل العائق الأول للمؤسسات من ناحية تطور نظام المالي.

❖ استحداث الحكومة لمجموعة من الهيئات الداعمة تتلاءم وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتمثلة في ANSEJ، ANDI، CNAC، ANGEM.

❖ تعتبر أدوات التمويل الحديثة المتمثلة في: الاستئجار، راس المال المخاطر، عقد التحويل، الفاتورة وغيرها من مصادر التمويل التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج التطبيقية:

❖ يعتبر التمويل المصغر الحافز الأول للقضاء على الفقر والتمهيش وتحسين المستوى المعيشي من خلال العمل الذاتي والصناعات التقليدية خاصة لدى فئة النسوة.

❖ خلق روح المقاولنة عوضا عن الاتكالية التي تساعد الافراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالهم.

❖ تشجيع سكان الأرياف للعودة الى أراضيهم من خلال نشاطات منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

❖ حظي قطاع الخدمات بأكبر نسبة من التمويل مقارنة مع باقي القطاعات، كما ان الفئة بدون مستوى تعليمي أكثر طلب للقروض من الوكالة.

❖ معظم المشاريع الصغرى المملوكة للنساء لا تستثمر في السنوات الأولى مقارنة بالمشاريع المملوكة للذكور وذلك يعود لتهميش دور المرأة في المجتمع.

نتائج اختبار الفرضيات:

+ لقد توصلنا من خلال الفرضية الأولى الى نجاح المرافقة المالية والغير مالية من طرف الوكالة وذلك من خلال التمويل المناسب لهذا النوع من المؤسسات بالإضافة الى تكوين المجاني المعتمد لإنشاء وتسيير هاته المؤسسات الصغيرة.

+ على الرغم من الدعم المالي الممنوح من قبل الوكالة لاستحداث مناصب العمل وتشجيع العمالة الا انها لا تستطيع الالمام بجميع الفئات نظرا لمحدودية القرض وهذا ما وضحته الفرضية الثانية.

+ لقد اشارت الفرضية الأخيرة الى صيغة السلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية انها تحظى بنسبة عالية مقارنة بصيغة السلفة المخصصة لإنشاء المشاريع وهذا يعود لسبب عدم تقبل البنوك لتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة وذلك يعود لعدم وجود ضمانات كافية من قبل أصحاب هذه المشاريع.

افاق البحث:

من خلال دراستنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم فيها طرح الإشكالية: كيف تم تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض من طرف وكالة القرض المصغر ANGEM خلال الفترة 2019-2021؟ يمكن أن تكون هناك انطلاقات أخرى للدراسات المستقبلية نذكر منها:

- تحفيز العنصر النسوي وذلك بتقديم عروض خاصة.
- التوسع الجغرافي وذلك من خلال التشعب وخاصة في المناطق النائية.
- التدريب والتطوير بمساعدة الموظفين وتعزيز مهاراتهم بتوفير مسهلات للتدريب.
- استخدام التكنولوجيا والاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي للترويج عن العروض المقدمة.

- تبادل الشركات مع المؤسسات والجامعات للاستفادة من التجارب وتحسين الأداء وتبادل الأفكار.

قائمة المراجع

الكتب:

1. خوني رابح، و حساني رقية. (2015). أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
2. د مليكاوي مولود. (2019). استراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية. 176. الجزائر، الجزائر: مطبعة دار هومة.
3. دمايح شبيب الشمري، وحسن كريم حمزة. (2015). التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية. دار الضياء للطباعة والنشر.
4. رامي زيدان. (2010). مشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا. سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب.
5. سالم رشدي سيد. (2015). إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته (الإصدار الأول). دار الراية للنشر والتوزيع.
6. عاطف جبل، و طه عبد الرحيم. (2008). أساسيات التمويل والإدارة المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.
7. عبد الحميد مصطفى ابوناعم. (2002). إدارة المشروعات الصغيرة. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر.
8. فايز جمعة، صالح النجار، و عبد الستار محمد علي. (2006). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
9. نبيل جواد. (2007). إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
10. نوال بوعلام سمرد. (بلا تاريخ). دليلك في المالية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
11. الياس بن سامي، ويوسف قريشي. (2011). التسيير المالي والإدارة المالية (الإصدار الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
12. يوسف حسن يوسف. (2012). التمويل في المؤسسات الاقتصادية. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.

المجلات:

13. د علي سماوي، ود ليلي أولاد ابراهيم. (18 ماي, 2018). شركات رأس المال المخاطر كتقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *ابحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01*. المدية، جامعة يحيى فارس، الجزائر.
14. الدكتور العربي غويني. (بلا تاريخ). اليات تفعيل البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *العدد 01*، 124-126. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر: مجلة المناجر.
15. دكتور مخالدي عبد القادر. (2020). عقد تحويل الفاتورة. *العدد 01 المجلد 06*، 171. مجلة الدراسات القانونية. تاريخ الاسترداد 07 جوان, 2020
16. سعيد بالريش. (نوفمبر , 2007). مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية، الثاني عشر*، 62-63. بسكرة، العلوم الانسانية ، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
17. سماح طلحي، عبد القادر عوادي، ونسرين عوام. (15 سبتمبر, 2021). دور عقد تمويل الفاتورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (*المجلد 04*)، *العدد 02*، 385. الجزائر: مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة.
18. ضيف الله محمد الهادي، و مهاوات لعبيدي لبزة هشام. (جوان, 2018). دور وهيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني لتأمين البطالة CNAS. *العدد 03*، 150-151. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية. تاريخ الاسترداد 20 ماي, 2018
19. نوفل سمايلي، وفضيلة بوطورة. (ديسمبر, 2018). مقترح ادراج الفاكثورينغ ضمن الخدمات الافتراضية للبنوك التجارية. 83-102. باتنة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة باتنة، الجزائر. تاريخ الاسترداد 19 جويلية, 2018.
20. الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (2009). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

المؤتمرات والملتقيات:

21. أحلام منصور، و بن عمر آسيا. (6-7 ديسمبر، 2017). دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مداخلة ضمن ملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الجزائرية*، 12. الوادي، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
22. بارودي نعيمة. (17-18 أبريل، 2006). التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنظمات التكيف عن مستجدات العالمية. *الملتقى الدولي حول منظمات التأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية*، 116. شلف..
23. بارودي نعيمة. (17-18 أبريل، 2006). التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنظمات التكيف عن مستجدات العالمية. *الملتقى الدولي حول منظمات التأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية*، 116. شلف.
24. داحمادوش أنيسة. (28 نوفمبر، 2019). التكيف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري. *الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري*، 69. تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
25. رحاحلية بلال، و فرج شعبان. (25 أبريل، 2017). آليات وبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات. *الملتقى الوطني للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات 2017*. قالمة، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.
26. سعيد بربيش، و عبداللطيف بلغرسة. (17-18 أبريل، 2006). إشكالية التمويل البنوك للمؤسسات المنوسطة في الجزائر بين مقومات المعمول ومتطلبات المأمول. *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات المتوسطة في الدول العربية*، 321. شلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
27. عاشور مزريق، و محمد غربي. (17-18 أبريل، 2006). الائتمان الايجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. *الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، 462. شلف، الجزائر.
28. عاشور مزريق، و محمد غربي. (17-18 أبريل، 2006). الائتمان الايجاري كأداة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. *الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، 462. شلف، الجزائر: جامعة شلف.

قائمة المراجع.

29. كنوش عاشور، و طرشي محمد. (17-18 أبريل، 2006). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، 45. شلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

30. محمد هاني، و وحيد عززين. (2015). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والافاق-ولاية البويرة نموذجا-. المؤتمر العلمي الاول "الفنون التطبيقية والصناعات الصغيرة والمتوسطة واثرها على الاقتصاد الوطني. المحور الثاني: الصناعات الصغيرة ودعم الاقتصاد الوطني. البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البويرة.

رسالة دكتوراه:

31. بلخير فريد. (2017-2018). التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية . أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. سيدي بلعباس، العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر: جامعة جيلالي ليابس.

32. بن طلحة سلمة. (2021/2020). واقع أدوات مراقبة التسيير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وأفاقها-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الوسط الجزائري خلال 2018-2020-. أطروحة دكتوراه علوم التسيير، 125-126. الجزائر، علوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

33. بوسته زهر الدين. (بلا تاريخ). ميكانيزمات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري . أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم القانون الخاص. الجزائر، كلية الحقوق ، الجزائر: جامعة الجزائر 1 يوسف خدة.

34. السبعي، و نهاد اعمر. (2013). دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية-دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية في المملكة العربية السعودية-. أطروحة دكتوراه. كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد والادارة المالية والمصرفية، الدنمارك: الاكاديمية العربية في الدنمارك .

35. سوسن رزيق. (2016/2017). مساهمة قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 3-5. علوم التسيير تخصص مالية، الجزائر: جامعة سكيكدة.

قائمة المراجع.

36. الياس غفال. (2017/2016). تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014. رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه. بسكرة، العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

شهادة الماجستير:

37. سيد علي بلحميدي. (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر-. رسالة ماجستير تخصص ادارة أعمال، 34. البلية، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة سعد دحلب البلية.

38. قشيدة صوراية. (2012/2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الشركة الجزائرية الأروبية للمساهمات "فيناليب". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية . الجزائر، العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر.

39. قنيدرة سمية. (2010/2009). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير، 62-63. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة منثوري.

مذكرات الماستر:

40. أكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية. (11 جانفي , 2014). 66. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية.

41. بالطيب سمية، و بريتال هند. (2018). النظام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي ، 21-24. ورقلة، الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

42. حفاف سمية. (2014). دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي. ورقلة، العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم علوم تجارية ، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح

43. جباري عمر، و قروج جيلالي. (2020/2019). آليات تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولية البيض-. مذكرة إستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي. البيض، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي نور البشير- البيض.

44. بسطي فاطمة الزهراء. (2019/2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. *مذكرة ماستر*، 15. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة.
45. بن حميدوش محمد عبدالمجيد، و بن حميدوش عقبة. (2021/2020). مصادر التمويل الحديثة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تقييمية للفترة 2015-2019). 23. مسيلة، مالية البنوك، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
46. بن عطية فتيحة قدور. (2015/2014). الائتمان الايجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة وكالة BADR بوفيرات. مستغانم، مالية ونقود، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس...
47. خوني جمال. (2015/2014). استراتيجية البنوك في التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة عينة من البنوك المتعاقدة مع هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي. 69. أم البواقي، تخصص مالية وبنوك، الجزائر.
48. رائد فراح. (2014-2013). مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة أم البواقي. 19-25. أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي شعبة العلوم التجارية.
49. رائدة فلاح. (2014/2013). مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة-بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي. 13. أم البواقي، علوم تجارية، الجزائر.
50. سماح أسماء. (2015/2014). دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها. *مذكرة ماستر أكاديمي*، 61. أم البواقي، علوم التسيير تخصص مالية وبنوك جامعة أم البواقي، الجزائر.
51. سماح أسماء. (2015/2014). دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي. 47. أم البواقي، الجزائر.
52. سماح أسماء. (2015/2014). دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي. 49. أم البواقي، الجزائر.

قائمة المراجع.

53. صالح صالح. (2004). أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. 26. سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

54. عبد الجليل بوداح. (25-28 ماي، 2003). بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

المطبوعات الجامعية:

55. أحمد بوراس. (2006). أسواق رؤوس الأموال. قسنطينة، الجزائر: مطبوعات جامعة منثوري.

56. طاهر لطرش. (2003). تقنيات البنوك. الطبعة الثانية. بن عكنون الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

القوانين:

57. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم (01-18).

58. القانون الجديد رقم 2/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017.

الوكالات:

59. الوكالة الوطنية للقرض المصغر ولاية البيض.

60. Agence National de Développement de l'investissement. (بلا تاريخ)

المواقع:

61. [angem.dz](http://www.angem.dz/av/article/presentation%2002/03/2021). (02 مارس، 2021). تم الاسترداد من: [angem.dz/av/article/presentation 02/03/2021](http://www.angem.dz/av/article/presentation%2002/03/2021)

مراجع باللغة الأجنبية:

62. CHIHA, k. (2009). *Finance D'entreprise approche stratégique*. Alger: Houma.

63. ETTAKI, D. (1996, JUIN). LA FINNANCEMENT DES PME INDUSTRIEL MAROCAINES PRATIQUES ET COMPORTEMENTS. MéMOIRE. Université du québec à trois -riviérs.

64. Hemici, F., & Conso, P. (2002). *gestion financière de l'entreprise*. paris, france: dunod.
65. Laila, L., & Fatima-Zohra, M. (2014/2015). LA CREATION ET LE FINANCEMENT DES ENTREPRISES : CAS DES PETITES ET MOYENNES ENTREPRISES SE LA COMMUNE DE DRAA BEN KHEDDA. 09. TIZI OUZOU, SCIENCES COMMERCIALES, ALGERIE.
66. leung, D., Rispoli, L., & Gibson, B. (2011, MAI). LES PETITES MOYENNES ET GRANDES ENTREPRISES DANS L'ÉCONOMIE CANADIENNE : MESURE DE LEUR CONTRIBUTION AU PRODUIT INTERIEUR BRUT EN 2005.

ملاحق

حصيلة نشاط الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالبيض

لسنة 2019-2021.

الملحق 01: حصيلة نشاط القرض المصغر 2019-2021.

المجموع	2021		2020		2019		تعين الملفات
	مشروع	PNR	مشروع	PNR	مشروع	PNR	
	56	179	71	307	59	531	عدد الملفات المودعة لدى الوكالة
	36	168	60	288	57	623	عدد الملفات المؤهلة
	25	168	07	286	21	622	عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة
	38	252	11	429	31	933	عدد المناصب المستحقة

الملحق 02: عدد المستفيدين الممولة حسب نوعية القرض وحسب قطاع النشاط لسنة 2019-

2021.

قطاع النشاط	2021		2020		2019	
	مشروع	PNR	مشروع	PNR	مشروع	PNR
الفلاحة	06	02	02	11	02	61
الصيد	00	00	00	00	00	00
الصناعة	00	00	00	00	00	00
أشغال البناء	02	02	60	60	06	195
خدمات	16	02	100	100	13	289
الصناعة التقليدية	00	00	115	115	00	77
التجارة	01	00	01	00	00	00
المجموع	25	168	07	286	21	622

الملحق 03: عدد المستفيدين الممولة حسب نوعية القرض وحسب الفئة العمرية لسنة 2019-2021.

السن	2021		2020		2019	
	مشروع	PNR	مشروع	PNR	مشروع	PNR
من 18 سنة الى 29 سنة	11	55	04	87	07	257
من 30 سنة الى 39 سنة	08	29	02	73	05	199
من 40 سنة الى 49 سنة	05	76	01	91	04	151
من 50 سنة الى 59 سنة	01	07	00	30	05	12
من 60 سنة فما فوق	00	01	00	05	00	03
المجموع	25	168	07	286	21	622

الملحق 04: عدد المستفيدين الممولة حسب نوعية القرض وحسب المستوى التعليمي لسنة 2019-2021.

السن	2021		2020		2019	
	مشروع	PNR	مشروع	PNR	مشروع	PNR
بدون مستوى	01	16	01	97	00	294
محو الامية	00	00	00	00	00	02
ابتدائي	11	56	04	77	03	113
متوسط	12	91	01	86	11	152
ثانوي	01	05	01	25	07	61
جامعي	00	00	00	01	00	00
المجموع	25	168	07	286	21	622

الملحق 05: تكوين المستفيدين من الجهاز القرض المصغر لسنة 2019-2021.

المجموع	2021		2020		2019		نوع التكوين
	عدد المستفيدين المكونين		عدد المستفيدين المكونين		عدد المستفيدين المكونين		
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
	54	59	39	51	41	53	تسيير المؤسسة GTPE
	50	55	31	69	53	49	التربية المالية EFG
	104	114	70	120	94	102	المجموع

NOTIFICATION DES AIDES ET AVANTAGES ACCORDÉS:06الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني والأسرة
Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille



Antenne Régionale de : BECHAR.
AGENCE de la wilaya de : ...EL BAYADH
N°: /A.E/ 32/2021

NOTIFICATION DES AIDES ET AVANTAGES ACCORDÉS

Nom	:
Prénom	:
Identifiant	:

Suite à la décision d'éligibilité et de financement N° : 340 du 09/12/2020 nous vous informons que vous bénéficier :

- De l'assistance technique, le conseil, l'accompagnement et le suivi apportés à titre gracieux par l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit;
- D'un Prêt Non Rémunéré remboursable sur :36.mois, d'un montant de :
En Chiffres :... **268334.83 DA**.....
En lettres : deux cent soixante huit mille, trois cent trente quatre DA ET 83 CTS
D'une bonification de 100%, sur le taux d'intérêt commercial du crédit bancaire de :
En chiffres :... **647704.75 DA**.....
En lettres : six cent quarante sept mille, sept cent quatre ET 75 CTS
Accordé par la notification d'accord bancaire N° 02 émise le :03/02/2021 par l'Agence N°726.de la banque BNA EL BAYADH
- Des avantages fiscaux à titre de la réalisation de votre activité conformément à la réglementation en vigueur.
- Des avantages fiscaux à titre de l'exploitation conformément à la réglementation en vigueur.

Fait à EL BAYADH :

Le DIRECTEUR

الملحق 07: وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع.

وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع

أنا الموقع أدناه، السيد، الأنسة، السيّد:

المولود بتاريخ:

بـ:

والحامل لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم: الصادرة بتاريخ:

بالدائرة الإدارية لـ: والقاطن بالعنوان:

أقدم بطلبي هذا والتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف)

أي

لمزاولة نشاطي والتمثل في:

وأتعهد بشرفي أنه لدى مبلغ المساهمة الشخصية المطلوب، وهو ما يمثل بنسبة 1% من المبلغ الإجمالي (بالأرقام والحروف)

أي

وإني لا أمارس أي نشاط أو وظيفة.

وأن أسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة مصداقية الوثائق المقدمة من طرفي.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

حررت في: بـ: البيض

التصديق في البلدي

اسم وتوقيع المعني:

الملحق 08: دفتر الشروط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التضامن الوطني والأسرة
والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



الفرع الجهوي : بش
Antenne Régionale:

وكالة ولاية:
AGENCE DE: الض



دفتر الشروط المتعلقة بالقرض بدون فوائد الموجه لتمويل المشروع
المؤهل من طرف الوكالة

رقم:/2017....



I- الشروط الخاصة للقرض

I - تسمية النشاط: يخصص القرض المصغر بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة لمزاولة نشاط: **خدمات طاكسي**.....

II - التكلفة الإجمالية للمشروع : تقدر القيمة الإجمالية للمشروع ب:

- بالأرقام : **981921.96** دج

بالحروف: **تسع مائة و واحد و ثمانون ألف و تسع مائة و واحد و عشرون دينار جزائري و 96 سنتيم**

III - التركيبة المالية للمشروع: تبعا لآلية القرض المصغر في صيغتها المتعلقة بالتمويلات الثلاثية يساهم في التركيبة المالية للمشروع المذكور أعلاه كل من :

أ/ **المساهمة الشخصية للمقاول بنسبة 01 %** من التكلفة الإجمالية للمشروع و هو ما يمثل :

بالأرقام : **9819.22** دج

بالحروف : **تسع آلاف و ثمان مائة و تسعة عشر دينار جزائري و 22 سنتيم**

ب/ **القرض بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة، المحدد بنسبة 29 %** من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل و هو ما يمثل :

بالأرقام : **284757.37** دج

بالحروف: **مائتان و أربع و ثمانون ألف و سبع مائة و سبع و خمسون دينار جزائري و 37 سنتيم**

ج/ **القرض البنكي الممنوح من طرف وكالة CPA** بفوائد مخفضة، المحدد بنسبة **70 %** من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل و هو ما يمثل :

بالأرقام : **687345.37** دج

بالحروف: **ست مائة و سبع و ثمانون ألف و ثلاث مائة و خمس و أربعون دينار جزائري و 37 سنتيم.**

IV - تاريخ بدء استهلاك القرض:

V - تسديد القرض:

01- مدة تسديد القرض: يسدد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على مدى ثلاث (03) سنوات.

02- تاريخ تسديد أول قسط: يسدد القسط الأول من القرض بعد ثلاثة (03) أشهر من تاريخ تسديد القسط الأخير من القرض البنكي.

03- أجال استحقاق أقساط القرض : تسدد الأقساط المستحقة دوريا كل ثلاث (03) أشهر، وذلك وفق لأجال التسديد المبينة في جدول اهتلاك القرض.

04- قرض يسدد لدى الوكالة البنكية:

05- رقم الحساب البنكي (أو البريدي) المخصص لتسديد القرض :

06- اهتلاك القرض : يلتزم المقاول بتسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة وفق جدول الاهتلاك التالي:



تاريخ تسديد القسط	القيمة الحالية القرض	مبلغ القسط المستحق	القيمة المتبقية للقرض
...../...../.....	دج 242533,02	دج 20211,09	دج 222321,94
...../...../.....	دج 222321,94	دج 20211,09	دج 202110,85
...../...../.....	دج 202110,85	دج 20211,09	دج 181899,77
...../...../.....	دج 181899,77	دج 20211,09	دج 161688,68
...../...../.....	دج 161688,68	دج 20211,09	دج 141477,60
...../...../.....	دج 141477,60	دج 20211,09	دج 121266,51
...../...../.....	دج 121266,51	دج 20211,09	دج 101055,43
...../...../.....	دج 101055,43	دج 20211,09	دج 80844,34
...../...../.....	دج 80844,34	دج 20211,09	دج 60633,26
...../...../.....	دج 60633,26	دج 20211,09	دج 40422,17
...../...../.....	دج 40422,17	دج 20211,09	دج 20211,09
...../...../.....	دج 20211,09	دج 20211,09	دج 00

II- الشروط العامة للقرض

I- مبلغ القرض :

بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح وكالة القرض المصغر للمقاول قرضا مصغرا بدون فوائد في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة و المخصص لانجاز المشروع المؤهل لديها دون سواه .

II- موضوع القرض :

يدخل القرض المصغر بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة للمقاول بموجب دفتر الشروط هذا، في التركيبة المالية التي ستمكن المقاول من إنشاء مشروعه المحدد في الشروط الخاصة دون سواه .

III- الرسوم و العمولات:

يتحمل المقترض (المقاول) جميع الرسوم و العمولات المتعلقة بإجراءات و استخدام القرض ، كذلك الأمر بالنسبة للرسوم و العمولات الأخرى التي قد تضاف بموجب القوانين و التشريعات .

IV- المزايا و الإعانات الممنوحة للمقاول:

يستفيد المقترض من جميع الإعانات و الامتيازات الجبائية التي تمنح له بموجب القوانين و التشريعات السارية المفعول و ذلك في إطار جهاز القرض المصغر.

V- تسديد القرض :

يتم تسديد القرض بدون فوائد على شكل أقساط كل ثلاث (3) أشهر، دون تجاوز اليوم الخامس من الشهر التالي إلى غاية التسديد الكلي للقرض طبقا لأجل التسديد المحددة.

- يتم تسديد مبلغ كل قسط في الحساب الخاص بالوكالة و المحدد في الشروط الخاصة.
- يستطيع المقاول أن يتحرر كليا أو جزئيا من مبلغ القرض قبل انقضاء الأجل المتفق عليها على أن تنتزع القيمة المدفوعة مسبقا من قيمة الأقساط الأخيرة

VI- التزامات المقاول: يلتزم و يتعهد المقترض (المقاول) بما يلي :

- 1- فيما يخص الضمانات: يلتزم المقاول إلى غاية التسديد الفعلي للقرض بتحقيق الضمانات التالية:
 - الرهن الحيازي من الدرجة الثانية على الآلات و المعدات و المركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد درجة البنك.
 - تقييض تامين متعدد الأخطار على الآلات و المعدات لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
 - تقييض تامين كل الأخطار بالنسبة للمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
 - اكتتاب و تسليم المقاول سندات لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثل كل سند لأمر قيمة القسط و أجل استحقاقه.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تامين الأملاك محل التمويل ضد كل الأخطار منها المتعلقة بالحصول و نقل و تسليم هذه الأملاك إلى غاية مكان استعمالها و تركيبها.
 - تجديد وثائق التامين بانتظام عند انقضاء أجل صلاحيتها بدون تذكير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- 2- فيما يخص تنفيذ المشروع : يلتزم المقاول عند تنفيذ مشروعه بما يلي :
 - تنفيذ المشروع بالهمة و الفعالية المطلوبين وفق التوجيهات المقدمة من طرف الوكالة.
 - تحمل كافة المصاريف و الأعباء المتعلقة بتنفيذ المشروع و الخارجة عن التزامات القرض.
 - تخصيص كل العتاد و التجهيزات الممولة بواسطة هذا القرض لتنفيذ المشروع دون سواه.
- 3- فيما يخص مراقبة القرض المصغر



من أجل تمكين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من مراقبة استعمال القرض يلتزم المقاول بمايلي :

- تقديم جميع التقارير و الوثائق التي ترى الوكالة أنها ضرورية .
- تقديم بيان جدول الخزينة دوريا .
- تسهيل المهمة لجميع ممثلي الوكالة عند قيامهم بمعاينات ميدانية .
- حفظ وتقديم جميع الوثائق اللازمة لمتابعة سير المشروع و التي من خلالها تبين كيفية استغلال القرض سواء في اقتناء العتاد و التجهيزات، السلع و الخدمات أو كل وثيقة توضح استعمالات القرض .

4- فيما يخص تسديد القرض :

يلتزم المقترض بتسديد مبلغ القسط في تاريخ الاستحقاق المدون في سندات لأمر و المبين أعلاه في جدول اهتلاك القرض ووفقا للشروط الخاصة المذكورة أعلاه .

VII- أحكام ختامية:

باستثناء حالة القوة القاهرة يترتب عن إخلال أو عدم تنفيذ المقترض (المقاول) لإحدى الالتزامات المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا ، السحب الكلي للإعانات و الامتيازات الجبائية الممنوحة له، كما يترتب عن ذلك مطالبة الوكالة بالمبلغ المتبقي من القرض كاملا يستحق فوراً في دفعة واحدة ، و ذلك عند الحالات التالية :

- 1- عدم الامتثال لأحكام المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا .
- 2- في حالة عدم صحة البيانات المقدمة من طرف المقترض(المقاول) .
- 3- استعمال القرض لأغراض غير أغراضه الأصلية .
- 4- تغيير الوضع المالي و القانوني للمقترض(المقاول) أن كان من شأنه أن يؤثر على تسديد القرض .
- 5- دفع تكاليف لم يصرح بها المقاول في إطار انجاز المشروع المحدد بموجب دفتر الشروط هذا .
- 6- في حالة تعرض الأملاك المخصصة لضمان لهلاك أو إتلاف بسبب المقترض .
- 7- في حالة البيع الودي أو القضائي لأملك المقترض محل الضمان .
- 8- في حالة أي متابعة للمقترض بسبب نشاطات غير مشروعة قد تؤدي إلى المصادرة الكلية أو الجزئية للممتلكات الممولة من طرف البنك و الوكالة الوطنية للقرض المصغر .
- 9- في حالة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة دون الموافقة المسبقة لووكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .
- 10- في حالة وفاة المقاول المقترض و رفض الورثة تسديد المستحقات المتبقية .

VIII- الاختصاص القضائي:

كل النزاعات التي قد تنشأ عن تنفيذ دفتر الشروط هذا، أو تفسيره ترفع في حالة عدم التسوية الودية أمام المحكمة المختصة إقليمياً .

IX- الموطن المختار:

لتنفيذ دفتر الشروط هذا، و توابعه، اختار الطرفان موطناً لهما في العناوين الخاصة بهما المذكورة أعلاه. و الذي يمكن مخاطبتهم فيها قانوناً عند الاقتضاء .

حرر في/...../.....

المقاول: " قرأت ووافقت عليها "

المدير الولائي:

الاسم و اللقب:

الختم و التوقيع

للمصادقة لدى البلدية



الملحق 09: محضر التأكد من العتاد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Agence Nationale de Gestion
du Micro Crédit



الوكالة الوطنية لتسيير

Antenne Régionale : BECHAR
AGENCE DE WILAYA : EL BAYADH
Cellule d'Accompagnement : EL BAYADH

PROCÈS VERBAL D'EXISTANCE ET DE CONFORMITE DES EQUIPEMENTS
N° /2022

Je soussigné, Mme, Mlle,

Accompagnateur (trice) de la Daïra de

Déclare avoir effectué , ce jour

, une visite sur lieux devant abriter l'activité de :

Identification du promoteur

Nom & prénom :

Date et lieu de Naissance :

Adresse :

Identifiant :

Identification du projet

Nature du projet (détailler): ENTREPRISE DE TRAVAUX DE SECRETARIAT

Montant du microcrédit accordé : **989804,85 DA**

Implantation du projet (Précisez l'adresse):

Type d'activité : Production de bien Services Commerce

Secteur d'activité : Agriculture Pêche Industrie BTP Services Artisanat Commerce

RC/CA/CAW/Agrément n: DU **10/02/2022**

Identifiant fiscal :

Décision d'éligibilité et de financement N°: **121** Délivrée le :

par la Coordination EL BAYADH

Décision d'Octroi des Avantages Fiscaux au titre de la réalisation (DOAR) N° : //////////////// DU :

////////// Accord bancaire N° Délivré le : par l'Agence :

Notification des aides et avantages accordés N°

Délivrée le :

par la Coordination

Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie Mutuelle des Micro Crédit (FGMMC) : N°

Délivrée le : par le représentant local du FGMMC de la Coordination de : EL BAYADH

Nous avons constaté ce qui suit :

1. Matériels et équipements acquis :

N°	Désignation	quantité	observation	fournisseurs
1	PC DE BUREAU HP -MICROPROCESSEUR INTEL I3 9 EME GENERATION - DISQUE DUR 11 TB -MÉMOIRE 4 GB DDR4- CLAVIER SOURIS OPTIQUE- ECRAN 18,5 FREE DOS	1	Existe et conforme	aissaoui abdelkader al boussairi -el bayadh
2	PC DE BUREAU HP -MICROPROCESSEUR INTEL I5 9 EME GENERATION - DISQUE DUR 11 TB -MÉMOIRE 8 GB DDR4- CLAVIER SOURIS OPTIQUE- ECRAN 18,5 FREE DOS	1	Existe et conforme	
3	IMPRIMANTE EPSON L3150 WIFI	1	Existe et conforme	
4	IMPRIMANTE EPSON M2140	1	Existe et conforme	
5	MODEM DLINK	1	Existe et conforme	
6	ONDULEUR 650 VA APC	2	Existe et conforme	
7	BUREAU EN BOIS	1	Existe et conforme	
8	CHAISE PILOTE	2	Existe et conforme	
9	PHOTOCOPIEUR KYOCERA TASKALFA	1	Existe et conforme	



Configuration des installations : Effectuée
 Garantie des fournisseurs : Fournie
 Contrat d'assurance : non Établis
 Nantissement au 02 eme rang au profit de l'ANGEM : non Établis
Conformité au prévisionnel : Conforme

2. Matériel roulant : (si prévu)////.....

N°	Désignation	quantité	fournisseurs	observation
			

Contrat d'assurance : **non Établis**
 Gage au profit de l'ANGEM au deuxième rang:
 Conformité au prévisionnel : **Conforme**

Conclusion :////.....

.....

L'Accompagnateur :

LE DIRECTEUR :

الملحق 10: محضر بداية النشاط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني و الأسرة
Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille

Agence Nationale de Gestion
du Micro Crédit



الوكالة الوطنية لتسيير القرض
المصغر

Antenne Régionale : *BECHAR*
Agence de wilaya : *EL BAYADH*
Cellule d'Accompagnement : *BOUGTOB*

PROCES VERBAL DE DEMARRAGE DE L'ACTIVITE
N°... .. /2015

Je soussigné,
Accompagnateur (trice) de la Dairade.....
Déclare avoir effectué, ce jour 28/07 /2015, une visite sur lieux devant abriter l'activité de : *SERVICE TAXI*

Identification du promoteur

Nom & prénom : Nom de jeune fille :
Date et lieu de Naissance : à :
Adresse :
Identifiant :

Identification du projet

Nature du projet (détailler) : *SERVICE TAXI*
Montant du microcrédit accordé : *999121,83 DA*
Implantation du projet (Précisez l'adresse)
Type d'activité : Production de bien Services Commerce
Secteur d'activité : Agriculture Pêche Industrie BTP Services Artisanat Commerce
RC/CA/CAW/Agrément N° : *122/2014* du *18/05/2014*
Identifiant fiscal :
Décision d'éligibilité et de financement N° : *116* Délivrée le : *24/03/2014* par la Agence de : *EL BAYADH*
Décision d'Octroi des Avantages Fiscaux au titre de la réalisation (DOAR) N° : *07* du : *15/02/2015*
Accord bancaire N° : *460*. Délivré le : *18/08/2014*, par l'Agence : *BDL* de la Banque : *BDL EL BAYADH*
Notification des aides et avantages accordés N° *07*. Délivrée le : *15/02/2015* par la Agence de : *EL BAYADH*
Contrat d'adhésion au *Fonds de Garantie Mutuelle des Micro Crédit (FGMMC)* : N° : *28*
Délivrée le : *22/10/2014* par le représentant local du FGMMC de la Agence de : *EL BAYADH*



Nous avons constaté :

1. Matériels et équipements acquis :

N°	Désignation	quantité	fournisseurs	observation
01				

Configuration des installations ://.....

Garantie des fournisseurs ://.....

Contrat d'assurance ://.....

Nantissement au 02^{ème} rang au profit de l'ANGEM ://.....

Conformité au prévisionnel ://.....

2. Matériels roulant acquis : (si prévu)

N°	Désignation	quantité	fournisseurs	observation

Type et date d'acquisition :

Contrat d'assurance : **Établis**

Gage au profit de l'ANGEM au deuxième rang: **Établis**

Conformité au prévisionnel : **Conforme**

3. Ressources humaines :

	Nom et prénom de l'employé	fonction	Type de contrat de travail	Nombre d'emplois créés et sa conformité au nombre prévisionnel

1. Démarrage de l'activité :

2. Le promoteur à lancé son activité : OUI NON

Date de démarrage de l'activité :

Commentaires ://.....

Conclusion ://.....

L'Accompagnateur:

Le Directeur :



الملحق 11: محضر زيارة عليوي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

PROCES VERBAL DE VISITE DES LIEUX

Annexe 07

Dossier N°: 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 5

Antenne Régionale : ...BECHAR.....
Coordination de wilaya : ...EL BAYADH...
Cellule d'Accompagnement : ... EL BAYADH.....
Programme de financement : ANGEM Triangulaire ANGEM-Banque-Promoteur
L'an deux mille, vingt trois du mois de.....17/05/2023.....
Nous accompagnateur de la daïra de..... EL BAYADH
Mme, Melle, M
Déclare avoir effectué, en ce jour, une visite sur terrain, à l'effet de vérifier les déclarations du promoteur et son lieu qui devant abriter son activité.

Identification du promoteur

Nom & prénom :.....Prenom:.....

Adresse :.....

Identification du projet .Nature du projet (détailler)

Implantation du projet : Local Terrains A domicile Propriété Location Mise à disposition

Précisez la superficie:7*7 M2.....

Précisez l'adresse :.....

Correspond à la déclaration du promoteur Oui Non

Type d'activité : Production Services

Secteur d'activité : Agriculture Pêche Industrie BTP Services Artisanat

Le lieu Selon les déclarations du promoteur, le lieu qui devant abriter son activité il dispose de :

Correspond à l'adresse figurant

sur le RC/CA/CAW/Agrément Oui Non

Surface ...01...suffisante Oui Non Libre et inexploité Oui Non

Eau : Disponible Oui Non /Electricité : Disponible Oui Non

Téléphone : Disponible Oui Non

Adéquat à l'exercice de l'activité Oui Non

Matériel & équipements : Selon les déclarations du promoteur il dispose de Matériel et équipements suivant:

Nature et quantité	Existe		Etat de matériel et équipements			OBS
	Oui	Non	Bon	Moyen	Mauvais	

Matières premières: Selon les déclarations du promoteur il dispose de matières premières suivant :

Nature et quantité	Existe		Etat de Matières premières			OBS
	Oui	Non	Bon	Moyen	Mauvais	

Observation :

Nom, prénom
Et signature du promoteur

signature
de l'accompagnateur

قائمة الملحق.

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	حصيلة نشاط القرض المصغر 2019-2021.
02	عدد المستفيدين الممولة حسب نوعية القرض وحسب قطاع النشاط لسنة 2019-2021.
03	عدد المستفيدين الممولة حسب نوعية القرض وحسب الفئة العمرية لسنة 2019-2021.
04	عدد المستفيدين الممولة حسب نوعية القرض وحسب المستوى التعليمي لسنة 2019-2021.
05	تكوين المستفيدين من الجهاز القرض المصغر لسنة 2019-2021.
06	<i>NOTIFICATION DES AIDES ET AVANTAGES ACCORDÉ</i>
07	وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع.
08	دفتر الشروط
09	محضر التأكد من العتاد
10	محضر بداية النشاط
11	محضر زيارة عليوي.